



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية في منطقة تبوك"

إعداد الطالب
عبد المالك سالم فارس البلوي

إشراف
الدكتور سليم القيسي

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2010



الإهداء

إلى سندي وعوني الذي أعانني بعد عون الله على إكمال دراستي...

والذي علمني أن الحياة كفاح والعمل صبر...

فجاد عليَّ بكل نبل وسخاء...

فسطر بحبه أجمل معاني العطاء...

الذي مهما كتبت عنه لن أُعبّر بسطرين أو أكثر عن عطاء دام سبعاً وعشرين عاماً ...

والدي الغالي

إلى منبع الحياة وصدر الحنان...

إلى التي سهرت الليالي وتحملت مشقة غيابي...

وشاركتني لحظة بلحظة و سهرت على راحتي أهديها قطرة من بحرها العظيم حباً وطاعة وبراً ...

والدتي الغالية

إلى من ابتسم لهم قلبي فرحاً لفرحتهم بنجاحي...

والذين أُنير بهم طريقي...

إخواني وأخواتي

إلى كل من ساهم أو ساعدني سواء بمشاعرهم أو بجهدهم... فكان لهم الأثر الطيب في معاونتي

أصدقائي

أمد الله في أعمارهم جميعاً

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

عبد المالك سالم فارس البلوي



الشكر والتقدير

هنا وفي مثل هذا الموقف لا بد أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى من ساعدني ورافقني عبر خطواته لإكمال مسيرتي العلمية، فأوجه الشكر كل الشكر لأستاذي الذي كرّمني بأن أشرف على هذه الرسالة الدكتور سليم القيسي.

وأتوجه بجزيل الشكر والاحترام والوفاء إلى من تتلمذت على أيديهم في جامعة مؤتة، إلى أساتذتي في قسم علم الاجتماع.

كما وأتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة التحكيم وإليكم أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة شكري وعرفاني واحترامي.

عبد المالك سالم فارس البلوي



فهرس المحتويات



قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
	48

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة



قائمة الأشكال



قائمة الملاحق



الملخص

اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية في منطقة تبوك"

عبد المالك سالم فارس البلوي

جامعة مؤتة، 2010

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير في منطقة تبوك، حيث طُبقت الدراسة على على تسعة بنوك تجارية تضم 44 فرعا منها فرعان للنساء، ويبلغ عدد موظفيها 338 موظفا، وتم توزيع 338 استمارة على كافة الموظفين المعنيين في البنوك وفروعها، استجاب منهم 331 موظفاً بنسبة 97 %، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

1. أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين حول مفهوم التزوير وآليات الكشف عنه قد جاء مرتفعاً.
2. أن النواحي الاقتصادية والرغبة في الحصول على المكسب السريع والتمويل الكبير ووجود بعض الثغرات والأخطاء التي يقع بها الموظفين، يدفع البعض إلى جرائم التزوير.
3. ضرورة استخدام تقنيات فنية عالية وألوان وأصباغ ثابتة في إنتاج الأوراق المالية والمستندات والشيكات.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (التخصص).
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة العلمية، المستوى الوظيفي، النوع الاجتماعي).

Abstract

Trends in Commercial Bank Employees About Fraud Crimes in Saudi Society, "a Field Study in the Region of Tabuk"

AbdelMalik Salem AlBlwoi
Mu'tah University, 2010

This study aimed at identifying the trends of the staff of commercial banks towards the crimes of forgery in the Tabuk region, implementing the study on nine commercial banks include 44 branches, including branches for women, and a staff of 338 employees, were distributed to 338 form to all staff involved in the bank and its subsidiaries, responded, including 331 employees by 97%, the study found many of the results, including:

1. That the arithmetic mean-General of the answers of respondents on the concept of fraud and detection mechanisms has come up.
2. That the economic aspects and the desire to gain access to rapid and substantial funding and the existence of some gaps and errors made by staff, leading some to crimes of fraud.
3. Need to use the techniques of high technical and colors and dyes in the production of fixed securities, documents and checks.
4. No statistically significant differences ($p \leq 0.05$) between the perceptions of respondents about crime and fraud prevention methods being attributable to the variable (specialization).
5. There are differences of statistical significance ($p \leq 0.05$) between the perceptions of respondents about crime and fraud prevention methods being attributable to the variables (educational qualification, scientific expertise, functional level, gender).



الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

إنَّ المتتبع لأنواع الجرائم التي ظهرت في الآونة الأخيرة في أغلب المجتمعات وبالأخص في المجتمعات العربية يجد أنَّ جريمة التزوير تُعد من الجرائم التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت هذه الجرائم واسعة الانتشار وتقع على العديد من الأوراق والتواقيع والأختام وغيرها من الأدوات المتعلقة بالمعاملات سواء التجارية أو الرسمية، فهناك تزوير الأموال، وتزوير بطاقات الائتمان، وتزوير الأوراق المالية (الشيكات، الكمبيالات)، كما أن هناك تزوير البطاقات المدنية وتزوير جوازات السفر والأوراق الثبوتية، وغيرها من أنواع التزوير والتي ظهرت حديثاً مثل تزوير التوقيع الإلكتروني وما ينتج عنه من نصب واحتيال عن بُعد.

وقد قيل أن العصر الذي نعيشه هو عصر المستندات والوثائق، فقد أصبحت المحررات بمختلف صنوفها تضطلع في عصرنا الحاضر بدور فعال وبالغ الأهمية في كل ناحية من نواحي حياتنا باعتبارها الوسيلة النظامية المقررة التي يلزم الالتجاء إليها لإثبات الحقوق وتحديد الالتزامات وإبرام الاتفاقات سواء في علاقات الحكومات بعضها ببعض أو في علاقات الحكومات بالأفراد أو في المعاملات التي تنشأ وتجري بين الأفراد، ولو استعرضنا حياة أي فرد منا وقلبنا الفكر في مختلف نواحيها لوجدنا أنها تبدأ بوثيقة هي "شهادة الميلاد" وتنتهي بوثيقة هي "شهادة الوفاة" وما بين هذه وتلك لو حسبنا الوثائق والمستندات التي كان طرفاً فيها على مر سنوات عمره في شتى معاملاته مع الغير أو مع الأجهزة الحكومية لوجدنا أنها تبلغ ألوفاً مؤلفة (شفيق، 1991، ص13).

وتعد عملية تزوير المستندات، والشيكات، والوثائق الثبوتية (جواز السفر، البطاقة التعريفية) وبطاقات الائتمان البنكية هي من أقدم وأكثر الجرائم شيوعاً في التاريخ، وقد تم تصميم عدة وسائل ضمان وابتداعها لحماية هذه المستندات من



عمليات التزوير ولمساعدة رجال المكافحة والفنيين العاملين على فحص مثل هذه المستندات، وتشمل هذه الوسائل الصورة المجسمة والصورة المشعة، والكتابة الدقيقة، والترقيم الخطوطي، والسلك المعدني، والخلفية المشعة، والألياف والشعيرات المشعة والتي تضاف عند تصنيع الورق الذي يستخدم في تجهيز المستندات، السلك المعدني بالعملات الورقية، والشريط المغناطيسي وشريط التوقيع بالبطاقات الممغنطة (الأصم، 2002، ص9).

من المعروف أن ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة التي لم تشهد لها البشرية مثيلاً من قبل قد فرضت نفسها على واقع الحياة المعاصرة بكل معطياتها وأدق تفاصيلها، فقد دخلت التكنولوجيا جميع مجالات الحياة من المنزل إلى أعماق الفضاء الشاسع، ولا شك أنه قد كان لهذه التكنولوجيا آثار إيجابية واضحة في جميع مجالات الحياة التي دخلتها، وقد كان لها آثارها السلبية أيضاً على بعض مناحي الحياة الأخرى مثل تلويث البيئة والصراعات والحروب بكل تعقيداتها ونتائجها المأساوية المختلفة، وإن كانت التكنولوجيا سلاحاً بيد الطبيب والجراح والمهندس والعالم والباحث، تعين كلا منهم في مجاله وتفتح أمامه آفاقاً رحبة من التجديد والاختراع والابتكار، إلا أنها أصبحت سلاحاً ليس أقل مضاء بيد العابث والمجرم والعدواني واللاجتماعي، توفر لكل منهم أدوات لا حصر لها لتنفيذ جرائمهم ومخططاتهم الإرهابية، ولقد كانت تكنولوجيا المعلومات هي السلاح الأشد مضاءً في خضم كل هذه، وهي الآن أساس تطور وإبداع في جميع المجالات والميادين الأخرى، وقد أسيء استخدام تكنولوجيا المعلومات بأشكال متعددة لا تقل خطورة عن أشكال الإجرام الأخرى، فقرصنة المعلومات ونشر الفيروسات وسرقة البرمجيات وغيرها، كلها جرائم تتعلق بتكنولوجيا المعلومات أدت وتؤدي إلى خسائر فادحة تقدر بمليارات الدولارات، ويبدو أن المستقبل ينبئ بمزيد من هذا المد المتنامي، إذ أن بعض الجرائم التقليدية بدأت تظهر بأساليب حديثة في طرق ارتكابها، وباستعمال تقنيات متطورة في الوصول إلى أهدافها الإجرامية (الفقير، 2007، ص9-10).



2.1 مشكلة الدراسة:

تعد جريمة التزوير من الجرائم المستحدثة في القرن الحالي، والذي جعلت بعض التشريعات من التلاعب بالمحررات المعالجة إلكترونياً والتدخل فيها تدخلاً من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الحقيقة جريمة، فإذا كان الحاسب الآلي من الممكن أن يستخدم وسيلة لارتكاب التزوير، لما يمتلك الحاسب الآلي من إمكانيات تقنية عالية الدرجة، بحيث يصعب التمييز بين المحرر الأصلي، والمحرر المزور، الأمر الذي يصعب اكتشافه، فإنه في نطاق المستندات الصالحة إلكترونياً، أو بالحاسب الآلي، بشكل أوضح ظهر ما يسمى بالمستندات المعلوماتية، وهي في حقيقتها مستندات تم إنشاؤها ومعالجتها ومن ثم خزنها في الحاسب الآلي، الأمر الذي جعلته بعض التشريعات جريمة من الجرائم المعلوماتية، وقد أفردت لها نصاً يختلف عن النصوص التي تعالج التزوير والسائدة في قوانين العقوبات (الهيتي، 2005، ص82).

كما تعدُّ جريمة التزوير من الجرائم الخطيرة لما يقع فيها من عدوان على سلطان الدولة باعتبارها تقع على النقود والتي هي من حقوق الدولة، وفيها إضرار بمصالح الدولة المادية لما في التزوير من تضييع العائد المادي الذي سيعود على الدولة من سك النقود، كما أنَّها تشكل خطراً كبيراً على أفراد المجتمع الواقع عليهم جُرم تزوير الأوراق المالية من شيكات وسندات وكمبيالات، لما لهذه الجريمة من تضييع لحقوقهم، كما أنَّها تُربك عملية تنظيم وإدارة الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة حيث تُرتكب هذه الجريمة في بعض الأحيان على الأوراق الوثائقية مثل الهويات وجوازات السفر، وقد تتأثر البنوك التجارية بشكل خاص في مثل هذه الجرائم، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة أساليب كثيرة لتزوير البطاقات الائتمانية والتي تشكل أكبر خطر على أفراد المجتمع وعلى إدارة البنك نفسه.

وقد أدى انتشار التزوير إلى حدوث جرائم مالية لم تكن مألوفة من قبل، أدت إلى خسائر مالية للأفراد والمؤسسات، سواء كان هذا التزوير للعملة أو للوثائق الرسمية أو لبطاقات الائتمان، من هنا تظهر لنا مشكلة الدراسة الحالية في معرفة



مدى فهم موظفي البنوك التجارية في منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية في مثل هذه الجرائم.

3.1 أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في:

1. التعرف على مفهوم التزوير وآلية الكشف عنه من وجهة نظر موظفي البنوك التجارية.
2. معرفة الأسباب المؤدية لعملية التزوير في ضوء تفسير النظريات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.
3. التعرف على درجة معرفة أفراد العينة بمفهوم التزوير، ومدى معرفتهم بأشكاله.

4.1 أهمية الدراسة:

من المؤكد أن لكل عمل علمي أهمية معينة حيث تنطلق هذه الأهمية من نوع العمل العلمي نفسه فيكون له أهمية نظرية وأهمية تطبيقية على حد سواء كما يلي:

الأهمية النظرية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يتعلق بمعرفة الاتجاهات لدى موظفي البنوك التجارية نحو حقائق جريمة التزوير، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تعريف المواطن السعودي بحقائق جريمة التزوير.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

1. من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة المؤسسات المالية في إجراء دورات تدريبية لموظفيها للتدريب على كيفية الكشف عن جريمة التزوير ومكافحتها.
2. ومن الممكن أن تسهم نتائج الدراسة إعلامياً في إعداد البرامج التوعوية التي تتعلق بجريمة التزوير.
3. ستفيد نتائج هذه الدراسة المؤسسات الأمنية في وضع تدابير لمكافحة جريمة التزوير.

5.1 أسئلة الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كما يلي:

1. ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه؟
2. ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير؟
3. ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو طرق الوقاية من التزوير؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المؤهل العلمي)؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (التخصص)؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (الخبرة العملية)؟
7. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المستوى الوظيفي)؟
8. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (النوع الاجتماعي)؟



6.1 التعريفات الإجرائية:

أولاً: جريمة التزوير: تغيير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المحرر مــزوراً وهو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به (فوده، 2007، ص9).

ثانياً: الاتجاه: هو ميول ومشاعر الفرد وانجازاته وأفكاره نحــو موضــوع معين (الوخيان، 2008).

ثالثاً: موظفي البنوك التجارية: هم جميع موظفي البنوك التجارية في منطقــة تبوك في المملكة العربية السعودية.



الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

النظريات التي فسرت جريمة التزوير:

ليس هناك من شك في أن ظاهرة الاستخدام السلبي للتكنولوجيا تعد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي قد تهدد الكيان البشري في أمنه، واستقراره، إن أعمال الاحتيال على شبكة الإنترنت مثلاً تنشط بصورة كبيرة وخاصة تلك التي تستهدف رجال الأعمال والمستثمرين وعموم المتسوقين على الخطوط الإلكترونية، وتنتشر على الشبكة مواقع إلكترونية ومجموعات إخبارية للمحتالين، كما تنشط عمليات إرسالهم لرسائل البريد الإلكتروني للترويج لمشاريع الربح السريع وتسويق السلع والخدمات بأسعار أقل، وعلى ذلك زادت جريمة الاحتيال والاتجار بسلع مزيفة تحمل علامات تجارية مشهورة يذكر أن عدد مواقع المحتالين حوالي (25000) موقع أكثرها من الولايات المتحدة التي تعتبر موطناً لغالبية المحتالين على الشبكة كما أن ما يقرب من (20%) من البضائع ذات العلامات التجارية الرفيعة المستوى على الإنترنت مزيفة (المجالي، 2009، ص27).

وهناك العديد من النظريات التي بحثت في طبيعة الجرائم التي ترافق التطور التكنولوجي في المجتمعات بشكل عام، وسنقتصر على عدد من هذه النظريات، وهي على النحو التالي:

1. النظريات الاقتصادية.
2. نظرية الياقات البيضاء.
3. نظرية الاختلاط التفاضلي.



النظريات الاقتصادية:

يعتبر الجانب الاقتصادي في حياة الأمم المعاصرة عاملاً أساسياً في تقدم أو تأخر تلك الأمم، ولأهمية ذلك الجانب اعتبره بعض الباحثين من أمثال "كيتليه" و"ميشيل فري" و"بونجر" و"سيرك بيرت" عاملاً من العوامل المهمة الموجهة للسلوك الإنساني، ويؤثر عليه تأثيراً يلمسه كل دارس للسلوك الإنساني.

لذا لا غرابة أن يظهر من العلماء من يربط بين الانحراف السلوكي وبين التغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل الغنى والفقر، وفترة الرخاء، أو فترة الكساد الاقتصادي أو البطالة.

بل إن "السراج" يرى أن الظروف الاقتصادية للمجتمع هي من أول الظواهر الاجتماعية التي وقف عندها المفكرون قديماً وحديثاً حين دراستهم لظاهرة الجريمة مبتدأً بفلاسفة اليونان وحتى العصر الحديث، إذ نالت الظروف الاقتصادية الحظ الأوفى من اهتمام الباحثين ودراستهم، ومن أوائل الدراسات الإحصائية لتأثير الظروف الاقتصادية على الجريمة تلك الدراسة التي قام بها "أدولف كيتليه" (Adolf Quetelet) (السراج، 1981).

ويفترض هذا الاتجاه أن هناك ارتباطاً بين السلوك المنحرف والظروف الاقتصادية المختلفة مثل حالة الفرد الاقتصادية سواء الغنى أو الفقر وكذلك البطالة، وخروج الأحداث للعمل في سن مبكرة، وخروج الأم للعمل، وطبيعة النظام الاقتصادي في البلاد، إضافة إلى أنه مع تطور الأمم اقتصادياً وتنوع تلك الجوانب الاقتصادية، كل ذلك يجعل المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي وتوقيع العقوبات على مخالفيها، وهذا يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة (منصور، 2002).

وتختلف العوامل أو الظروف الاقتصادية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة، فهي إما أن تكون عوامل خاصة، أي متعلقة بالمستوى الاقتصادي للفرد ذاته، وإما أن تكون عوامل عامة، أي أنها تتعلق بالمستوى الاقتصادي للمجتمع الذي يحيى فيه الفرد، ويرى الباحثون في علم الاقتصاد أن المشكلة الاقتصادية تقوم على أساس الموارد الطبيعية المتناقصة والمحدودة وحاجات الفرد المتزايدة واللامحدودة، ولذلك



فإن الأفراد في سعي دائم إلى إشباع حاجاتهم اللامحدودة مستغلين هذا الكم القليل من الموارد المتاحة، وهم في سبيل تحقيق ذلك يسلكون سبل شتى، فمنهم من يسعى إلى الوصول إلى مراده بأي طريقة كانت، سواء أكانت منسجمة والقيم الأخلاقية الاجتماعية أو القانونية أو متعارضة معها، ومنهم من يتبع الطرق الصحيحة المنبثقة المنظمة لحياتهم نصب أعينهم حين القيام بأي تصرف ما، وهذا هو الجوهر في الاتجاهات الاقتصادية الدافعة لارتكاب الجريمة (المساعدة، 2007، ص214).

نظرية الياقات البيضاء:

ظهر في القرن الماضي العديد من علماء الجريمة الذين تحدثوا عن دور الطبقات المتنفذة وأصحاب السلطة في ارتكاب الجرائم وخاصة الاقتصادية، وأثر هذه الجرائم على اقتصاد الدولة ونموها الاقتصادي، وقد أطلق على الجرائم المرتكبة من قبل هذه الفئة بجرائم ذوي الياقات البيضاء، وقد قام العالم الأمريكي ادوين سذرلاند باستخدام مصطلح "جرائم ذوي الياقات البيضاء"، وكان ذلك في المحاضرة التي ألقاها أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع في كانون أول (1939)، وقد رسخ هذه النظرية بعد ذلك في كتابه الذي نشره عام (1940)، وما لبث أن خصص مؤلفاً كاملاً لنظريته هذه عام (1949) (السراج، 1979، ص89).

وتمتاز هذه الجرائم بخطورتها الشديدة على المجتمع، سواء من حيث آثارها أو من حيث طريق التعامل معها، ويمكن تحديد أبعاد هذه الخطورة بالنقاط التالية (المساعدة، 2007، ص228):

1. صعوبة اكتشافها وإثباتها: ترتكب هذه الجرائم من فئات تتصف بالنفوذ والقدرة، ولذلك فإن اكتشافها ليس بالأمر اليسير، وحتى إذا اكتشفت فإن إثباتها يكون أكثر صعوبة ومشقة.
2. تأثيرها الكبير على الاقتصاد القومي: إن سبب تركيز سذرلاند على هذه الطائفة من المجرمين، أن النتائج المترتبة على جرائمهم عادة ما تكون وخيمة، وقد تؤدي إلى تصدع اقتصاد دولة بأكملها، أو انهيارها، فجريمة واحدة من جرائم أصحاب الياقات البيضاء قد تعادل مئات أو آلاف الجرائم التي ترتكب من قبل الفقراء.



نظرية الاختلاط التفاضلي Differential Association

قبل الحديث عن نظرية سذرلاند لابد من التوطئة ولو باختصار عن الجذور الفكرية والعوامل المختلفة التي أدت إلى ظهور هذه النظرية. هنالك من يعود بهذه النظرية مثل فول إلى نظرية التقليد لعالم الاجتماع الفرنسي جابريل تارد (1904-1843) والذي رفض مفهوم دوركايم للمجتمع كشيء في حد ذاته ورأى أن السلوك والتفكير والشعور ينتقل من جيل إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى.

والجريمة كسلوك متعلم لا تختلف عن ذلك، ورأى أن تلك العملية يحكمها قوانين التقليد الثلاثة وهي:

1. قوانين الاتصال القريب.
2. قوانين تقليد المغلوب للغالب.
3. قانون الإقحام أو الإدخال.

وفيما يتعلق بالقانون الأول، يعتقد تارد أن الإنسان يميل إلى تقليد الأفراد الأقرب إلية ويتمتع بعلاقات طيبة معهم فإذا كان الشخص يرتبط بعلاقات طيبة ووفية مع أناس منحرفين فعلى الأرجح أن يقلدهم فيرتكب السلوك المنحرف، أما القانون الثاني وهو ميل المغلوب أو الشخص ذي المكانة الاجتماعية المرموقة وخاصة في زمننا هذا، فقد يميل بعض الناس إلى تقليدهم لعل وعسى أن يصبحوا مثلهم من حيث المكانة، ومثال كأن يلجأ الشخص إلى التزوير أو النصب أو السرقة من أجل أن يصبح ثرياً أو الإقحام، ويضرب مثلاً على ذلك كيف حلت البندقية مكان السيف كأداة موت وجريمة، فدائماً نجد الأشياء الجديدة تحل مكان القديمة بقوه وهكذا قد يساء استخدامها، وعلى أيه حال هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لنظرية تارد وقوانينه، ومنها ببساطة عدم وضوحها وإهمال تارد للكثير من العوامل المؤثرة في السلوك، كالعوامل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والمادية.....الخ (الوريكات، 2008).



مبادئ نظرية الاختلاط التفاضلي: (سذرلاند)

تستعرض الدراسة الحالية مبادئ نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند وكما يلي:

1. إنه بإمكان أي شخص أن يتدرب ويتبع نمطاً سلوكياً معيناً.
2. إن فشل الشخص في إتباع نمط سلوكي معين يعود إلى عدم الاتساق وقلة الانسجام أو ضعفه بسبب المؤثرات الموجهة لسلوك الفرد.
3. إن الصراع الثقافي هو العنصر الرئيسي في تفسير الجريمة.

وفي عام (1939) وضع سذرلاند نظريته بشكلها النهائي، والتي تتكون من (تسعة) مبادئ، بعد أن كانت تتألف من (سبعة) مبادئ، وقد ركز سذرلاند في نظريته بشكلها النهائي على الصراع الثقافي والتفكك الاجتماعي، وقبل الحديث عن المبادئ العامة للنظرية لابد من توضيح ترابط الاختلاف وهو يعني "محتويات الأنماط المقدمة خلال الارتباط"، والذي يضم الثقافة وما تحتويه من قيم وعادات وتقاليد وصراع وتفكك، وعلاوة على ذلك استخدم سذرلاند مفاهيم مثل التنظيم الاجتماعي المخالف، والصراع الثقافي وذلك من أجل تقديم تفسيرات لتباين معدلات الجرائم من جماعة إلى أخرى، ولقد جاءت المبادئ العامة لنظرية سذرلاند كما يلي:

1. الجريمة سلوك متعلم.
2. يتم تعلم الجريمة من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الآخرين.
3. الجزء الرئيسي لتعلم الجريمة يحدث من خلال العلاقات الحميمة مع الآخرين.
4. عندما يتم تعلم الجريمة، فإن عمليات التعلم تشمل:

أ- طرق ارتكاب الجريمة والتي قد تكون معقدة أو بسيطة.

ب- الاتجاهات المحددة للدوافع والنزعات والتبريرات والاتجاهات.

5. الاتجاه المحدد للدوافع والنزعات يتم تعلمه من خلال التعريفات للتشريعات القانونية في التفضيل أو عكسه، أي أن الفرد يمكن أن يعرف نفسه من خلال جماعات ملتزمة بالقانون والتشريعات أو العكس، أي ينتمي إلى جماعات لا تحترم القوانين.



6. يصبح الفرد منحرفاً إذا ما فضل التعريفات التي لا تحترم القوانين مقابل التعريفات التي تفضل احترام القوانين.
7. ترابط الاختلاف يتنوع تبعاً لعمليات التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال.
8. إن عمليات تعلم الجريمة من خلال الارتباط بأنماط مجرمة وغير مجرمة تشمل جميع الطرق الموجودة في أية عمليات تعلم أخرى.
9. بينما تعبر الجريمة عن قيم وحاجات عامة، إلا أن تلك القيم والحاجات العامة لا تفسرها، وذلك لأن السلوك السوي هو تعبير عن قيم وحاجات عامة، أي باختصار فإن السلوك السوي والمنحرف ما هما إلا تعبير عن قيم وحاجات عامة (Sutherland and Cressey, 1978).

مفهوم التزوير:

التزوير لغة هو محاولة تزيين الكذب وطمس الحقيقة وإلباس الباطل ثوب الحق، وهو تحوير القصد منه التضليل (وقيع الله، 2003، ص17).

ويُعرف التزوير بأنه تغيير الحقيقة، وعلى ذلك يمكن أن ينضوي تحت لواء هذا التعريف كل تغيير للحقيقة سواء كان بالقول أم بالكتابة (كيماوي، 1992، ص5).

كما يعرفه (حجازي، 2007، ص99) بأنه تغيير في محرر بإحدى الطرق التي حددها القانون، تغييراً من شأنه أن يرتب ضرراً للغير، وذلك بنية استعمال هذا المحرر فيما أعد له، أما التزوير المعلوماتي فإنه يعرف بأنه "التزوير الذي يتم بوسيلة معلوماتية في محرر معلوماتي أو بوسيلة إلكترونية في محرر إلكتروني، وذلك ضمن الجريمة المعلوماتية التي عرفت بأنها: سلوكاً غير مشروع أو غير مصرح به، ويتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها أو إساءة استخدام الحاسب الآلي على نحو مقصود، ويتسبب في إمكانية أن يتكبد المجني عليه الخسارة وحصول الجاني أو إمكانية حصوله على ربح". وحسب هذا التعريف فلا بد أن يرد التزوير المعلوماتي على البيانات أو معلومات معالجة عن طريق الحاسب الآلي ومن ناحية أخرى فإنه يجب أن تدون هذه البيانات والمعلومات على كتاب مادي ملموس قد



يكون ورقة مطبوعة من طابع الحاسب الآلي، أو نسخ على شريط ممغنط أو قرص مدمج، وفي هذه الحالة فقط، يمكن القول بوقوع التزوير المعلوماتي.

ويعرف التزوير بأنه تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يُراد إثباتها بصك أو مخطوط يُحتج بهما، نجم عنه أو يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي (الفقير، 2007، ص17).

كما أن هناك ما يسمى بالتزوير المعنوي، وهو يختلف عن التزوير المادي، ولا يتم تحقيق النوع الأول بمعرفة خبراء أبحاث التزييف والتزوير، ولا يبدى فيه رأي من قبلهم لأنه ينشأ في المحررات أثناء كتابتها وتوقيعها من ذوي الشأن، وذلك من خلال تواطؤ الكاتب مثلاً مع أحد الطرفين، حيث يكون المتفق على كتابته شيء ويدون هذا الكاتب شيئاً آخر أثناء الكتابة، ويكون ذلك بصورة تلقائية (عفوية) متناسقاً ومتناسباً مع ما قبله وما بعده من ألفاظ وعبارات، وهذا النوع من التزوير له طرق ثلاثة، هي (هلال، 1996، ص3):

1. تغيير إقرار أولي الشأن الذي كان الغر من تحرير السندات إدراجه بها.
2. جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة.
3. جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها.

أما التزوير المادي، فيتم بتغيير الحقيقة المكتوبة إما بالحذف أو بالإضافة أو التعديل، وذلك بعد إتمام المحرر وبغير علم ذوي الشأن ولا موافقتهم، ولكن إذا تم ذلك عن طريق الاتفاق بإضافة عبارات في عقد عرفي أو حذف شيء فيها فالأمر يختلف.

ومن خلال دراسة التعريفات السابقة يجد الباحث أنها تستند على فكرة تغيير الحقيقة، سواء كانت في الوثائق والمستندات، أم بالمعلومات، وبذلك يستخلص أنَّ التزوير هو عبارة عن تغيير أو شطب أو إضافة على المستند أو الورقة المالية أو البطاقة التعريفية أو البطاقة الإلكترونية، وذلك بغرض إخفاء حقيقة معينة أو إثبات باطلة تعود بالمنفعة الشخصية على الشخص المزور.



الأسباب المؤدية لعملية التزوير:

ترجع هذه الزيادة المطردة في جرائم التزوير إلى مجموعة من الأسباب، يوجزها (شفيق، 1991) بما يلي:

1. أنَّها من الجرائم التي تجررها المدنية في أذيالها والتي يطرِّد ازديادها باطراد زيادة التقدم الحضاري، فحيث لا توجد محررات لا يتصور بداهة إمكان وجود تزوير، وحيث تنتشر الأمية، لا يتعامل الناس بالمستندات، بل تكون كلمة اللسان هي التي تحل وتربط، إيجاب الأطراف وقبولهم في مختلف المعاملات والتصرفات، ولا يكون هناك محل بالتالي لارتكاب جريمة تزوير، وقد تقوم بدلاً منها جرائم أخرى مثل النصب أو الغش أو شهادة الزور أو اليمين الكاذبة، أو مجرد رذيلة من الرذائل التي تنبئ عنها مكارم الأخلاق وتنهى عنها الأديان مثل الكذب أو نكث العهد وعدم الوفاء بالوعد.
2. إنه مع تعدد أنواع المصالح التي تولدت عن التقدم الحضاري والنظم المدنية القائمة، تعددت أنواع المستندات والوثائق اللازمة لقضائها ووجد المزورون بالتالي في هذا الكم الهائل والبحر الزاخر من المستندات والوثائق المتنوعة مجالاً كبيراً لاقتراف جرائم التزوير.
3. إن جريمة التزوير في محرر قد تكون عملاً فردياً يقوم به الشخص بنفسه ولنفسه كي يحقق لذاته مصلحة شخصية بالباطل، وقد تكون عملاً يزاوله مزور محترف يبيع خدماته المجرّمة للغير لقاء ثمن معين (شفيق، 1991، ص17).

خصائص جرائم التزييف والتزوير:

تتسم جرائم التزييف والتزوير بالعديد من الخصائص، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

1. أنها ذات طابع مركب: أي أنها تتم على مراحل مركبة بعضها ببعض، أولها مرحلة التزييف، وآخرها مرحلة الترويج.
2. أنها ذات طابع ذهني علمي: فهي تعتمد على مهارة وصناعة وذكاء، فلا يمكن لأبله أو مجنون أو ناقص أهلية أن يقوم بعملية تزوير.

3. جريمة الحضارة والمدنية: أي أنها تتطور بتطور المدنية، فلولا وجود التقدم والتحضر لما وجد المستند أو الورقة المالية أو غيرها مما يقع عليه التزييف والتزوير.
4. جريمة عصابات: فمراحلها تحتاج إلى صانع، طابع، رسام، مروج، فلا يمكن لشخص واحد أن يكون داهية في جميع هذه المهارات، لذا لا بد من اعتمادها على مجموعة من الأشخاص لإكمالها.
5. ذات طابع عالمي: فالعصابات من جنسيات مختلفة والتزييف يتم في دولة والترويج يتم في أخرى (البنك الأهلي السعودي، 2010، ص11).

طرق التزوير:

يعد التزوير والتزييف من أخطر الجرائم في المجتمعات والتشريعات للدول المختلفة، لما له من أثر سلبي على الاقتصاد والأمن، وكغيره من الجرائم فإن للتزوير والتزييف طرق متبعة من قِبَل المزوِّر بهدف الوصول إلى مبتغاه، وتختلف هذه الطرق باختلاف نوع المزوَّر والهدف من هذا التزوير، وفيما يلي عرض لطرق التزوير والتزييف الرائجة في المجتمعات في القرن الحالي.

طرق تزوير وتزييف الوثائق والمستندات:

عند الحديث عن طرق تزوير وتزييف الوثائق والمستندات لا بد لنا من تعريفها أولاً، لكي يكون من السهل علينا فهم تلك الطرق، فالوثائق والمستندات هي عبارة عن أي سطح يكتب عليه ويحتوي علامات أو رموزاً أو أي بيانات تحمل معنى معيناً مقروءة كانت أو غير مقروءة، مستترة أو ظاهرة، محررة بأي لغة من اللغات سواء بالكتابة اليدوية أم بالوسائل الآلية بأنواعها المختلفة (وقيع الله، 2003، ص9).

إنَّ المتطلع على القوانين الجزائية يجد أنها تنص على الطرق التي يتم بها التزوير، ويذكر الفقهاء أن القانون يذكر هذه الطرق على سبيل الحصر، وأن تغيير الحقيقة في المحرر إذا تم بأي من هذه الطرق يعتبر تزويراً، أما إذا جرى بطريقة أخرى غيرها، فإن هذا لا يعتبر تزويراً بل قد يدخل في عداد جرائم أخرى، وأول



ما نتبينه من دراسة هذه المواد أنها تشير إلى صنفين متباينين من التزوير، هما التزوير المعنوي والذي يمكن أن يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

1. قيام الشخص المكلف بكتابة المحرر بالتغيير في معناه أثناء كتابته له، بأني ثبت فيه واقعة غير صحيحة على أنها واقعة صحيحة.
2. قيام شخص بإملاء بيانات كاذبة على كاتب المحرر فيكتبها هذا الأخير بحسن نية متوهماً أنها بيانات صحيحة (شفيق، 1991، ص32).

أما التزوير المادي فيمكن أن يتم بإحدى الطرق التالية:

1. وضع إمضاءات أو أختام مزورة: وتتحقق هذه الطرية كلما وقع بالإمضاء شخص غير صاحبه وبدون علمه، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً.
2. تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات: ويعتبر تغييراً للمحرر أي عبث له أثر مادي يظهر على المحرر بعد الانتهاء من تحريره، فالعبث بتاريخ المحرر أو إضافة شرط إليه أو جملة أو تحشير كلمات أو الكتابة في الفراغ أو حذف بعض الكلمات، فكل ذلك تزوير.
3. وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة: والمراد بذلك أن يتسمى الشخص باسم ليس له مع تغيير الحقيقة سواء تم هذا التغيير باستبدال الأشخاص أو اصطحب بتوقيع الاسم المنتحل.
4. التقليد: ويقع ذلك بإضافة جملة إلى محرر بخط شبيه بخط كاتبه الحقيقي بقصد إنشاء معنى جديداً تتغير به الحقيقة.
5. الاصطناع: معناه إنشاء محرر بأكمله ونسبته زوراً إلى شخص لم يكتبه كمن يحرر عقد بيع وينسبه إلى مالك الأرض المبيعة، ويغلب أن يكون التزوير بالاصطناع مصحوباً بإمضاء مزور، وقد لا يكون كذلك (كيماوي، 1992، ص142).

أما بالنسبة لبطاقات الائتمان، فهناك العديد من الطرق والأساليب لتزويرها، منها (خياط، 2002، ص39):

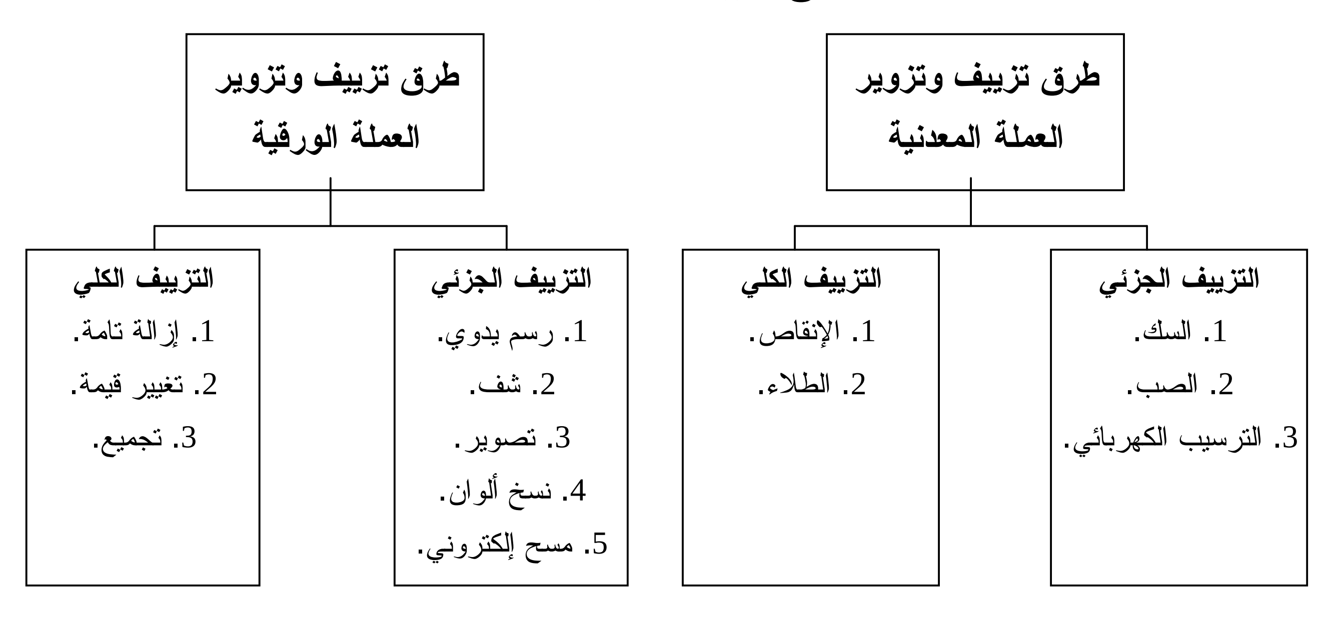
1. سرقة الأرقام والأسماء.
2. تزوير تواقيع على بطاقات ائتمان مسروقة.

3. الاتصال بالبنك أو الشركة من قبل منتحل الشخصية ويطلب منهم تغيير العنوان البريدي وبذلك يحصل على البطاقة بدل من صاحبها.

وهناك العديد من الطرق التي من خلالها يتم تزييف الورقة المالية، والذي معناه اصطناع ورقة مالية غير حقيقية على غرار ورقة مالية قانونية صحيحة عن طريق تقليدها بالرسم اليدوي أو الطباعة أو التصوير بالحاسب الآلي، كما يقصد أيضاً بتزييف عملة معدنية اصطناع وتقليد لعملة صحيحة عن طريق السحب أو السك أو الترسيب الكهربائي، كما أن لفظ تزييف يطلق على غش العملة المتداولة قانوناً سواء كانت معدنية أو ورقية، والشكل رقم (1) يبين هذه الطرق (وقيع الله، 2003، ص107):

الشكل رقم (1)

طرق تزييف وتزوير العملة



2.2 الدراسات السابقة:

هنالك مجموعة من الدراسات التي أجريت في السعودية حول موضوع التزوير، كما أن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، ولقد تناول هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم تناول عدد من الدراسات العربية والأجنبية، تم ترتيبها حسب التاريخ من الأحدث إلى الأقدم، وكما يلي:

الدراسات العربية:

تناولت دراسة (السراني، 2010)، فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني، وقد هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم تزوير التوقيع الالكتروني والوقوف على أساليب كشفه وتحقيقه وتجريمه، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي (التحليلي) الذي يقوم على وصف الظاهرة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. إن تمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية في الإثبات شرط تمتعه بالحماية الجنائية، فالنظام السعودي وقانون الاونسترال جميعها تشترط على أن التوقيع الإلكتروني الذي لا يتمتع بالحجية في الإثبات ليس محلاً للتزوير، بينما التوقيع الإلكتروني المتمتع بالحجية في الإثبات يقع محلاً للتزوير، وعليه فالتمتع بالحجية في الإثبات شرط حصول التوقيع الإلكتروني على الحماية الجنائية المقررة إذا ما تم تزويره.
2. هناك صعوبة تكتنف إثبات أو نفي الدليل الجنائي بالنسبة للتوقيع الإلكتروني سواء من حيث طرق الحصول عليه أو من حيث طبيعته.

أمَّا دراسة (البلوي، 2010) والتي جاءت بعنوان (فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني)، فقد انحصرت مشكلتها في التعرف على فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني، وطبقت الدراسة على المحققين في الجهات المعنية بمكافحة التزوير بالأمن العام والجوازات بمناطق المملكة العربية السعودية وعددهم (253) محققاً، وقد استخدم الباحث المسح الاجتماعي، حيث قام بحصر شامل لمجتمع الدراسة باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما استخدم منهج تحليل المضمون لقرارات صادرة عن الدوائر الجزائية المختلفة بديوان المظالم لبعض القضايا، وتوصلت إلى عدد من النتائج، منها:

1. إن الوسائل المهمة جداً لارتكاب جريمة التزوير الإلكتروني هي: أدوات كسر كلمات السر، وإفشاء الرقم السري، والمحاولة المتكررة من خلال استخدام لوحة المفاتيح.



2. إن الصور المهمة جداً للتزوير الإلكتروني في الدوائر الحكومية الإلكترونيـة هي: قيام صاحب الصلاحية بتغيير بيانات أجنبي من قادم للعمرة إلى قـادم للعمل، وتغيير مهنة مقيم إلكترونياً تزويراً لتيسير إجراءات استقدام أسـرته، ودخول صاحب صلاحية بطريقة غير مشروعة على النظام لرفع المخالفات المرورية عن سيارة لحين نقل ملكيتها إلكترونياً.
3. إن السمات المهمة جداً للمجرم الإلكتروني في جرائم التزويـر الإلكترونـي هي: المهارة في استخدام الحاسب الآلي، ويهدف في الغالب مـن ارتكـاب جريمة التزوير المعلوماتي إلى الحصول على منفعـة، يتمتـع بالاحترافيـة بذكاء.
4. إن الأساليب الفعالة جداً في إثبات جرائم التزوير الإلكتروني من قبل المحقق الجنائي هي: الاستعانة بخبراء الحاسـب الآلـي فـي فهـم المصـطلحات، والاستفادة من علم الحاسب الجنائي في إثبات جريمة التزوير الإلكتروني
5. إن الأساليب الفعالة جداً في إثبات جرائم التزوير الإلكتروني من قبل المحقق الفني هي: الاستعانة بمركز المعلومات لمعرفة المستخدم الذي قـام بعمليـة التزوير من الموظفين في الإدارات الإلكترونية التابعة لها، وعمـل نسـخة كاملة من البيانات الموجودة على الحاسب الآلي الـذي تعـرض للاختـراق والتعدي.
6. إن المعوقات المهمة جداً التي تؤدي إلى عدم فاعلية الأساليب المستخدمة من المحقق الجنائي والفني في إثبات جرائم التزوير الإلكتروني بدرجة قوية جداً هي : ندرة البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المحققين لإثبات جرائم التزويـر الإلكتروني، وقلة إلمام بعض المحققين بالبرامج الخاصة بالتعدي والاختراق والتزوير، وقلة إلمام ا لمحققين بمجال الحاسب الجنائي في إثبات الجريمة.

وهدفت دراسة (العسيري، 2008) إلى التعرف على حجم جرائم التزوير في وثائق الجوازات لدى العمالة الوافدة وتقصي معرفة أنماط التزوير في وثائق الجوازات وأكثرها شيوعاً، والتعرف على اتجاهات جرائم التزوير في وثائق الجوازات والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي التزوير لدى



العمالة الوافدة، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة تحليل المضمون والمسح الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم جرائم التزوير في وثائق الجوازات في تزايد ملحوظ خلال الفترة (1423-1426هـ)، وتبين أن أنماط التزوير في وثائق الجوازات التي ترتكبها العمالة الوافدة هي (وثيقة الإقامة، جواز سفر، تأشيرات دخول، تأشيرات خروج) واتضح أن وثيقة الإقامة أكثر وثائق الجوازات تعرضاً للتزوير، كما اتضح أن دافع التزوير هو الرغبة في العمل، تلتها وبفارق بسيط الكسب المادي، وتبين أن هناك اختلاف بين نمط التزوير ودافع التزوير في وثائق الجوازات.

وفي دراسة وصفية استطلاعية لـ(الدباينة، 2005) هدفت إلى الكشف عن وجود جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحديد أشكال جرائم بطاقات الائتمان في الأردن، وإخراج نسبتها المئوية من حيث حدوثها، وتحديد البطاقة الأكثر تعرضاً، والفئات مرتكبة هذه الجرائم، لكون الأردن من المناطق المستهدفة من قبل عصابات الإجرام، وقد تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك رئيسية تم اختيارها قصدياً من مجتمع الدراسة، وتم جمع المعلومات من العينة عن طريق المقابلات الشخصية والإلكترونية التي كانت مع أشخاص ذوي خبرة في مجال بطاقات الائتمان بعامة والاحتيال ببطاقات الائتمان بخاصة، وقد كان عدد الأشخاص المقابلين الذي تم التواصل معهم (17) شخصاً، أظهرت النتائج وجود حالات لجرائم بطاقات الائتمان الصادرة في الأردن بمتوسط (28) حالة لكل (100.000) بطاقة في الأعوام (2001-2003) مع تفاوت نسب التغير بين عام وعام، إيجاباً وسلباً، وحددت هذه الجرائم بأربعة أشكال وهي جريمة السرقة بنسبة (4.3%)، وجريمة الفقدان بنسبة (4.3%)، وجريمة التزوير بنسبة (34.1%) أما الاحتيال بالبطاقة غير الموجود فقد شكل أعلى نسبة من الحالات إذ جاءت بنسبة (57.3%)، وكانت بطاقة الائتمان بشقيها الدوارة وبطاقة اعتماد النفقات هي الأكثر تعرضاً لمخاطر جرائم بطاقات الائتمان في الأردن حيث كان متوسط النسب لهذه البطاقة للأعوام الثلاثة يساوي (88%)، أما الفئات مرتكبة الجرائم فقد صنفت إلى



فئات داخلية وخارجية وعصابات منظمة والموظفين أنفسهم، والخلاصة تظهر الأردن كمنطقة بدأت تكون مستهدفة من قبل عصابات الإجرام لعدة أسباب.

الدراسات الأجنبية:

في دراسة الماستر كارد العالمية (Master Card International, 2004) والتي تتحدث عن الاحتيال في قارة آسيا في الربع الأول من عام (2004) والاحتيال هنا هو الاحتيال ببطاقات الائتمان وحسب نوع الجريمة، حيث تم تقسيم الجرائم إلى سبعة أشكال، شكل التزوير أعلى نسبة في الاحتيال ببطاقات الائتمان سواء الصادرة أو المقبولة حيث شكل ما نسبته (49%) تقريباً، يليه الفقدان ثم السرقة، شملت الدراسة الاحتيال الحاصل على البطاقات الصادرة والبطاقات المقبولة.

كما أجرى بي شون سو (Pei Chun Su, 2001) دراسة بحثت في جرائم بطاقات الائتمان، وبالتحديد في التجديد والتطور في المجتمع الصيني مع ظهور هذه البطاقات، وركزت الدراسة على عدم القدرة في ردع الجريمة التقنية، وقد تم شرح حالات جرائم بطاقات الائتمان وتحليل العوامل الأساسية المتعلقة بأسباب هذه الجرائم، وما تؤدي إله من خسائر، وجاءت أيضاً الدراسة لتركز على الناحية القانونية، حيث يقدم الباحث المسؤولية الجنائية للأطراف في القانون الجنائي، وفي نهاية الدراسة تم عرض الاستنتاجات.

وهناك دراسة بري (Berry, 2001) والتي تحدثت عن سرقة الهويات وتزويرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دراسة صادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي في شيكاغو، وسرقة الهوية حسب (Berry) تشمل الاحتيال في معلومات الهوية الشخصية للأفراد، وسرقة المعلومات منها واستخدامها في ارتكاب الجرائم المالية، مثل فتح حساب استثماري والحصول على قروض رهن لإنشاء خدمات وغيرها، وتطرقت الدراسة للحديث عن لجنة التجارة الفدرالية، والتي استقبلت ما يزيد عن (1000) شكوى أسبوعياً خلال أشهر تموز وحزيران من عام (2000)، وكان حوالي (60%) يشتكون من سرقة الهوية، و(40%) من الاتصالات يطلبون معلومات لحماية أنفسهم من سرقة الهوية، وقد كان من نتائج دراسة (Berry) أنه ما بين عامي (1999-2001) كانت أعلى نسبة شكاوى لسرقة الهوية في نيويورك،



يليها شيكاغو ثم لوس أنجلوس، يليها واشنطن ولاس فيجاس، ثم سان دياغو، وفي قضايا الاتهام كانت أعلى نسبة أيضاً في نيويورك ثم لوس أنجلوس، يليها شيكاغو، وأقلها لاس فيجاس وأطلانطا وواشنطن.

أما دراسة ماتفيت وترمبلي (Mativate, Tremblay, 1995) فقد تحدثت عن نموذج الموجة الجرمية المستحدثة بالإزاحة الناتجة عن التغيرات الطارئة على فرص الجريمة، والتي تدفع المهاجمين لأن ينخرطوا في عمليات تلائم التغيرات الحادثة، ومن المتوقع أن هذه الموجة الجرمية سوف تكون متوافقة مع انخفاض متوازن في عمليات هجومية أخرى، هذه الورقة أخذت موجة جرمية معينة حدثت في الفترة ما بين عامي (1992-1994) كعينة للدراسة، وكانت موجة تزوير لبطاقات الائتمان، وتحدد الورقة مجموعة من الهجومات المرافقة، مثل (عمليات سرقة بطاقات الائتمان)، حيث تجادل هذه الورقة في تأثير الإزاحة المتوقع الناتج عن تسويق أجهزة تشفير صغيرة الحجم وذات كفاءة عالية، وتسويق أدوات تصوير متطورة، والتي لم تؤدي في الحقيقة، وعلى الأقل ضمن مجال هذه الدراسة في مونتريال، إلى التخفيف من عمليات سرقة البطاقات رغم أن العمليات تحت الدراسة والمتعلقة بسرقة البطاقات وتعديلها كانت تشكل عينات متجانسة من المهاجمين، وخلصت الدراسة إلى أن موجة التزوير المذكورة لم يقابلها انخفاض متساوٍ في سرقة بطاقات الائتمان، حيث التغير في أدوات الجريمة لم يكن كافياً لإحداث تغيير نظامي على تكتيكات الجريمة المفضلة، وأن المجرمين الذين لديهم الاستعداد للدخول في عمليات تزوير معقدة لم يستطيعوا في الحقيقة الاستفادة من التقنيات الجديدة، حتى لو كانوا يرغبون في ذلك، والسبب أنهم لا يمتلكون الارتباطات الإثنية والعرقية المناسبة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية لاحظ الباحث أنها ركزت على جوانب عديدة من الوثائق والمستندات الواقعة عليها جريمة التزوير، وقد ركّزت معظم الدراسات على الأوراق التجارية والبطاقات الائتمانية والتزوير الواقع عليها، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الأدب النظري المتعلق



بالموضوع، وفي بناء أداة الدراسة، كما استفادت منها في بيان جوانب الاتفاق والاختلاف معها أثناء مناقشة النتائج.

وقد اختلفت هذه الدراسة عن غيرها في أنها لم تركز على البطاقات الائتمانية بحد ذاتها والتزوير الواقع عليها، فقد شملت الدراسة الحالية الأوراق المالية والأوراق التجارية والوثائق والمستندات الرسمية، كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنَّها الدراسة الأولى التي تمت على البنوك التجارية في منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية.



الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج البحث الوصفي التحليلي الذي ينطلق من دراسة وتحليل مفهوم جرائم التزوير والأسباب المؤدية لها والتعرف على طرق الوقاية من جرائم التزوير، وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي في سبيل بناء الإطار النظري والاطلاع على الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية وإجراءات المسح الشامل من مجتمع الدراسة،وذلك لجمع البيانات من خلال الأسئلة التي ستتضمنها الاستبانة، وتحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة، للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة العاملين في البنوك التجارية في الدوائر المالية والإدارية في منطقة تبوك، وتم إجراء الدراسة على الموظفين العاملين في البنوك العاملة بمنطقة تبوك من مختلف الفروع والأقسام والدوائر، الذي يبلغ عددهم 338 موظف، وتم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة، بعد موافقة الجهات المسئولة في البنوك العاملة في منطقة تبوك، وتشمل منطقة تبوك على 9 بنوك تجارية تضم 44 فرعا منها فرعان للنساء، جدول رقم (1)، استجاب منهم 331 موظفاً من أصل 338 موظفاً، وبنسبة 97 %.

جدول رقم (1)

البنوك التجارية في منطقة تبوك وفروعها وأعداد الموظفين

اسم البنك	عدد الفروع "رجال"	عدد الفروع "نساء"	عدد الموظفين
بنك الرياض	7	1	69
البنك الأهلي التجاري	11	-	77
مصرف الراجحي	12	1	92
بنك البلاد	1	-	10
البنك السعودي للاستثمار	1	-	9
البنك العربي الوطني	5	-	38
البنك السعودي الفرنسي	2	-	20
بنك ساب	1	-	12
بنك سامبا	1	-	11
المجموع	42	2	338

المصدر : الغرفة التجارية الصناعية، 2010.

3.3 العينة الاستطلاعية:

تكونت العينة الاستطلاعية من (36) موظفاً من مختلف البنـوك العاملـة فـي منطقة تبوك، من الدوائر الإدارية والمالية، ومن مختلف الرتب الوظيفية، واستخدمت بيانات هذه العينة لبيان مدى وضوح فقرات أسئلة الدراسة ومدى ملاءمتها للتطبيق .

4.3 أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تم بناء استبانة تكونت من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويتضمن المعلومات العامة عن خصائص عينة الدراسة طبقا للعوامل الشخصية التالية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، المستوى الوظيفي).

الجزء الثاني: ويتضمن 34 فقرة تقيس المتغيرات التالية:

1. اتجاهات المبحوثين نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه، وتقاس بالفقرات 1-13.
2. اتجاهات المبحوثين نحو الأسباب المؤدية إلى جرائم التزوير وتقاس بالفقرات 14-24.
3. اتجاهات المبحوثين نحو طرق الوقاية من جرائم التزوير وتقاس بالفقرات 25 – 34.

وتم تصنيف جميع إجابات فقرات الاستبانة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا على النحو التالي:

1. (موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (موافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق) ويمثل (2 درجتان).
5. (غير موافق بشدة) ويمثل (1 درجة واحدة).

5.3 خصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (2)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	297	89.7
أنثى	34	10.3
المجموع	331	100.0

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) أن عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي، من الذكور قد شكلوا ما نسبته 89.7 % من حجم العينة، والإناث قد شكلن ما نسبته 10.3%. ويتضح من الجدول تدني أعداد الموظفات مقارنة بأعداد الموظفين العاملين في البنوك التجارية بمنطقة تبوك.



جدول رقم (3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة	109	32.9
دبلوم متوسط	88	26.6
بكالوريوس	109	32.9
دراسات عليا	25	7.6
المجموع	331	100.0

يظهر من بيانات الجدول رقم (3)، أن عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي جاءت على النحو التالي: مؤهل الثانوي والبكالوريوس قد احتل المرتبة الأولى بنسبة 32.9%، ثم تلا ذلك حملة درجة الدبلوم المتوسط بنسبة 26.6%، وأخيراً جاءت فئة حملة الدرجات العلمية العليا الماجستير والدكتوراه بنسبة 7.6%.

جدول رقم (4)

توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة أعمال	98	29.6
محاسبة	99	29.9
تخصصات أخرى	134	40.5
المجموع	331	100.0

يظهر من بيانات الجدول رقم (4) أن العاملين في مجال المحاسبة قد احتلوا المرتبة الأولى بنسبة 29.9%، ثم تلا ذلك العاملين في الدوائر الإدارية والمالية بنسبة 29.6%، وأخيراً جاء مجمل العاملين في تخصصات أخرى في البنك بنسبة 40.5 % وتتضمن التخصصات الأخرى العاملين في مجال (نظم المعلومات الإدارية، نظم المعلومات الحاسوبية، الإدارة، الإدارة العامة، القانون، وغيرها)، ومن الجدير بالذكر بأن معظم العاملين من حملة درجة الثانوية العامة قد تلقوا دورات تدريبية تعقدها البنوك تؤهلهم للعمل ضمن التخصصات المذكورة أعلاه.



جدول رقم (5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية (بالسنوات)	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5	127	38.40
5 - 10	120	36.03
أكثر من 10	84	25.40
المجموع	331	100.0

يتضح من بيانات الجدول رقم (5)، أن أكثر فئات الخبرة العملية تكرارا كانت الفئة أقل من 5 سنوات، بنسبة 38.4 %، تلاها الفئة 5-10 سنوات بنسبة 36.4 %، وأخيراً الفئة أكثر من 10 سنوات خبرة بنسبة 25.4.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
مدير	46	13.8
مشرف	53	16.0
رئيس قسم	11	3.5
موظف	221	66.7
المجموع	331	100

يظهر من بيانات الجدول رقم (6) أن نسبة الموظفين العاملين ضمن الأقسام الذين لا يتولون مهام قيادية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 66.7%، ثم تلا ذلك المشرفين بنسبة 16.0%، ومن الجدير بالذكر بأن المشرفين يقومون بمهام الإشراف والمتابعة على الأعمال المصرفية والإدارية في الأقسام ويتلون مهام متابعة تنفيذ أعمال الموظفين وتحقيق متطلبات الجودة، تلا ذلك مدراء الفروع والمدراء الإقليميين بنسبة 13.8 %، وأخير جاءت فئة رؤساء الأقسام في الفروع الرئيسة بنسبة 3.5 %.



6.3 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من الخصائص السيكومترية للاستبيان من خلال إجراء ما يلي:

أ- صدق الأداة:

عرضت الصورة الأولية للاستبيان والتي تحتوي على (35) فقرة، على (8) محكمين من الأساتذة والأساتذة المشاركين والمساعدين بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة مؤتة، وطلب منهم تحديد انتماء أو عدم انتماء العبارات إلى المقياس الفرعي الذي تنتمي إليه ومدى وضوحها، إضافة إلى ما يرونه مناسبا من تعديلات، وقد استفاد الباحث من آراء المحكمين في إعادة صياغة بعض العبارات لتتناسب صياغتها مع الأسلوب الأمثل، وقد أسفر التحكيم عن حذف فقره واحدة، حيث أصبح عدد فقرات الاستبيان 34 فقرة موزعة على محاور الدراسة الرئيسة.

ب- الاتساق الداخلي Internal Consistency : وتم باستخدام:

معامل كرونباخ ألفا Alpha Cronbach تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وكذلك حساب معاملات الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية Split – Half Method باستخدام معادلتي سبيرمان بروان Spearman – Brown، وجتمان Guttmann لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها مع بعضها البعض، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول رقم (7).

جدول (7)

معاملات الثبات للمحاور والدرجة الكلية من وجهة نظر الموظف

المحاور	ألفا	التجزئة النصفية: سبيرمان	التجزئة النصفية: جتمان
مفهوم جرائم التزوير	0.72	0.72	0.72
الأسباب المؤدية لجرائم التزوير	0.78	0.74	0.74
طرق الوقاية من جرائم التزوير	0.82	0.733	0.71
الدرجة الكلية	0.87	0.66	0.67

وتم التحقق من ذلك بحساب معاملات ارتباط الفقرات بالمحاور التي تنتمــي اليها، وجاءت النتائج كما يلي :

جدول (8)

معاملات ارتباط الفقرات بالمحاور

المحور	الفقرات	معامل الارتباط	المحور	الفقرات	معامل الارتباط	المحور	الفقرات	معامل الارتباط
مفهوم	1	**0.448	الأسباب	14	**0.432	طرق	25	**0.593
جرائم	2	**0.522	المؤدية	15	**0.554	الوقاية	26	**0.451
التزوير	3	**0.484	لجرائم	16	**0.424	من	27	**0.464
	4	**0.478	التزوير	17	**0.542	جرائم	28	**0.638
	5	**0.574		18	**0.545	التزوير	29	**0.665
	6	**0.421		19	**0.555		30	**0.656
	7	**0.430		20	**0.595		31	**0.551
	8	**0.435		21	**0.497		32	**0.578
	9	**0.441		22	**0.638		33	**0.640
	10	**0.552		23	**0.634		34	**0.658
	11	**0.519		24	**0.599		11	**0.598
	12	**0.518		12	**0.619		12	**0.615
	13	**0.520			**0.532		13	**0.593

** دال عند مستوى دلالة (0.01) .

يتضح من الجدول رقم (8)، أن جميع قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمحاور التي تنتمي إليها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يؤكـد تمتـع جميـع الفقرات بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي.

ج- الصدق العاملي Factorial Validity:

وتم التحقق من ذلك باستخدام التحليل العـاملي الاستكشـافي Exploratory Factor Analysis (EFA) بطريقـة المكونـات الأساسـية Principal Component للمحاور الأربعة المكونة للاستبيان وأظهرت النتائج عاملاً عاماً General Factor، وجاءت تشبعات المحاور على هذا العامل كما يلي :



جدول (9)

تشبعات المحاور على العامل العام

المحاور	التشبعات	الشيوع
مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه	0.675	0.456
الأسباب المؤدية لجرائم التزوير	0.820	0.673
طرق الوقاية من جرائم التزوير	0.618	0.382
الجذر الكامن	2.22	-
التباين %	%55.53	-

يتضح من الجدول رقم (9) أن تشبعات المحاور على العامل العام مرتفعة مما يحقق تمتع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الصدق العاملي.



الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة، وقد تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي، واختبار (T) للعينات المستقلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	(2.5-3.49)	(2.49 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكثر من (3.5) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرات، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5-3.49) فان مستوى التصورات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضا.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وبيان مستوى الاتجاه العام نحو المحور ككل أو لكل فقرة من فقرات المحور، وتبين من خلال جدول رقم (10) ما يلي:



جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه

العبارة	استجابة أفراد العينة: غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف	المتوسط	المستوى
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
يعد انتحال شخصية أحد العملاء نوع من أنواع التزوير.	1	0.3	4	1.2	16	4.8	104	42.3	169	51.1	0.70	4.43	مرتفع
التغير في البيانات الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.	0	0.0	7	2.1	27	8.2	144	43.5	152	45.9	0.76	4.33	مرتفع
أي إزالة في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.	1	0.3	6	1.8	25	7.6	153	46.2	141	42.6	0.69	4.30	مرتفع
أي طمس في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير	0	0.0	8	2.4	31	9.4	154	46.5	136	41.1	0.71	4.27	مرتفع
إن أي مسح في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر نوع من التزوير.	2	0.6	6	1.8	20	6.0	190	57.4	110	33.2	0.81	4.21	مرتفع



تابع جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه

العبارة	استجابة أفراد العينة										الانحراف	المتوسط	المستوى
	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
أعتبر أي إضافة على الوثيقة أو البطاقة نوع من أنواع التزوير.	10	3.0	14	4.2	38	11.5	156	47.1	112	33.8	0.94	4.04	مرتفع
إن أي خدش في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.	18	5.4	22	6.6	45	13.6	152	45.9	93	28.1	1.07	3.84	مرتفع
أستطيع كشف التزوير من خلال اختصار بعض الخطوط الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية.	6	1.8	26	7.9	79	23.9	140	42.3	79	23.9	0.95	3.78	مرتفع
أستطيع تحديد البطاقة المزورة من خلال المادة البلاستيكية المصنوعة منها.	10	3.0	27	8.2	82	24.8	150	45.3	61	18.4	0.96	3.68	مرتفع
أستطيع تحديد ما إذا كان التزوير تم باليد أو باستخدام الآلة.	16	4.8	44	13.2	61	18.4	152	45.9	55	16.6	1.07	3.56	مرتفع



تابع جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه

العبارة	استجابة أفراد العينة										الانحراف	المتوسط	المستوى
	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
أستطيع تحديد إذا كان التزوير تم بالمسح الآلي أو باستخدام مواد كيميائية.	18	5.8	57	17.2	79	23.9	124	37.3	52	15.7	0.93	3.40	متوسط
لا استطيع اكتشاف التزوير إلا من خلال استخدام العدسات المكبرة.	52	15.0	60	18.2	63	19.0	87	26.3	67	20.2	1.04	3.17	متوسط
أستطيع تحديد نوع الآلة التي تمت عملية التزوير بها.	66	19.6	59	17.2	66	19.4	90	27.2	49	14.8	1.36	2.99	متوسط
مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه											0.40	3.85	



يتضح من الجدول رقم (10) إن اتجاهات المبحوثين نحو جرائم التزوير جاءت مرتفعة بمعنى أن مفهوم جرائم التزوير لديهم واضحة ولديهم الخبرات الكافية حول الموضوع، والذي قد تم توضيحه بتغير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المحرر أو الوثيقة مزورا بتغير مضمون هذه الوثيقة، بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته، والقيام بتغيير في البيانات الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة سواء بالإضافة أو المسح أو التعديل بقصد استغلال هذه الوثيقة لتحقيق مكاسب شخصية سريعة وغير مشروعة، ومن خلال تحليل تصورات المبحوثين حول مفهوم جرائم التزوير تبين أن الاتجاه العام نحو مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه جاء مرتفعا، حيث بلغ الوسط الحسابي العام 3.85 بانحراف معياري 0.402، وتبعاً للأهمية النسبية لفقرات الدراسة جاءت النتائج على النحو التالي، احتلت الفقرة " يعد انتحال شخصية أحد العملاء نوعاً من أنواع التزوير " الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.67، مما يشير إلى أن القيام بانتحال شخصية الغير يعد من أهم أنواع التزوير وأكثرها انتشارا في مجال العمل في البنوك، ويمكن أن يتم الانتحال عن طريق: التوقيع بإمضاء مزور، والتزوير في المحررات الرسمية، ونزع صورة واستبدالها بأخرى. وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية لتصورات المبحوثين الفقرة " التغير في البيانات الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير" بمتوسط حسابي 4.33 وانحراف معياري 0.71، وجاء في الترتيب الثالث الفقرة " أي إزالة في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير " بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري 0.71، وفي الترتيب الرابع الفقرة " أي طمس في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزويراً " بمتوسط حسابي 4.27 وانحراف معياري 0.73، وفي الترتيب الخامس الفقرة " إن أي مسح في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر نوع من التزوير" بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 0.69، وفي الترتيب السادس الفقرة " أعتبر أي إضافة على الوثيقة أو البطاقة نوع من أنواع التزوير " بمتوسط حسابي 4.04 وانحراف معياري 0.94، وفي الترتيب السابع الفقرة " إن أي خدش في الوثيقة أو



الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزويراً " بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 0.95، ويلاحظ بأن الاتجاه العام لجميع الفقرات السابقة جاءت بشكل مرتفع، وهذا يؤكد مفهوم التزوير الذي سبق ذكره وهو القيام بالإضافة أو المسح أو التعديل على الوثيقة المالية.

أما فيما يتعلق بآليات الكشف عن جرائم التزوير من قبل الموظفين والتي نتجت من الخبرات المتراكمة لديهم، من خلال تعاملهم اليومي مع العملاء والمراجعين وتفهمهم لمفهوم جرائم التزوير، واستخدامهم للوسائل التكنولوجية الحديثة للكشف عن جرائم التزوير بأنواعها المختلفة سواء بانتحال شخصية الغير أم بالقيام بتزوير الوثيقة المالية، وفي هذا السياق فإن استخدام الأجهزة الحديثة مثل جهاز كشف العملات المزورة، واستخدام البطاقات الممغنطة المزودة بالأرقام السرية القابلة للتغير الدوري، وتزويد بعض البنوك بجهاز كشف البصمة أو الكاميرات الرقمية أدى إلى تقليل نسبة جرائم التزوير بشكل كبير وأدى أيضا إلى سهولة الكشف عنها وتعقب مرتكبيها.

ومن خلال تحليل تصورات المبحوثين حول آليات الكشف عن جرائم التزوير تبين أن الفقرة " أستطيع كشف التزوير من خلال اختصار بعض الخطوط الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية" تعد من أسهل الآليات المستخدمة للكشف عن التزوير، حيث جاء الاتجاه العام بشكل مرتفع نحو هذه الفقرة وبلغ الوسط الحسابي 3.78، بانحراف معياري 0.95، وجاء تصور المبحوثين بدرجة مرتفعة نحو الفقرة " أستطيع تحديد البطاقة المزورة من خلال المادة البلاستيكية المصنوعة منها" وبلغ الوسط الحسابي 3.68، بانحراف معياري 0.96، وجاء تصور المبحوثين بدرجة مرتفعة أيضا نحو الفقرة " أستطيع تحديد ما إذا كان التزوير تم باليد أو باستخدام الآلة " وبلغ الوسط الحسابي 3.56، بانحراف معياري 1.07، ويلاحظ بأن طرق التزوير السابقة يستطيع المبحوثون الكشف عنها بسهولة بدليل ارتفاع مستوى تصوراتهم، وقد جاء تصور المبحوثين بدرجة متوسطة حول الفقرات الثلاث الأخيرة والتي تتناول قدرة المبحوثين على تحديد إذا ما كان التزوير تم بالمسح الآلي أو باستخدام مواد كيميائية أو عدم القدرة عن كشف



التزوير إلا من خلال استخدام العدسات المكبرة أو مقدرة المبحوثين على تحديد نوع الآلة التي تمت عملية التزوير بها. ويلاحظ بأن الفقرات الثلاث الأخيرة تتطلب خبرات طويلة ودراية كبيرة بالأساليب المستخدمة لعمليات تزوير المستندات المالية. ووجد أن معظم الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل من 1.0 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وبيان مستوى الاتجاه العام نحو المحور ككل ولكل فقرة من فقرات المحور، وتبين من خلال جدول رقم (11) ما يلي :

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير

العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف	المتوسط	المستوى
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
الرغبة في الحصول على التمويل يؤدي بالمزور إلى تزوير تعريف مقدار الراتب.	5	1.5	5	1.5	14	4.2	104	31.4	199	66.1	0.98	4.48	مرتفع
التلاعب بإخلاء الطرف يساعد العميل على فتح حساب في بنك آخر وحصوله على تمويل قبل ارتباطه في منظمة سما.	2	0.6	4	1.2	23	6.9	144	43.5	157	47.4	1.00	4.36	مرتفع
رغبة المزور في الحصول على المكسب المادي يدعوه إلى التزوير	16	4.8	4	1.2	19	5.7	113	34.1	177	53.5	0.96	4.31	مرتفع
الرغبة في الحصول على التمويل لمن يوشك على التقاعد يؤدي بالمزور إلى تزوير البطاقة العسكرية	5	1.5	8	2.4	25	7.6	130	39.3	160	48.3	0.96	4.30	مرتفع



تابع جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير

العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف	المتوسط	المستوى
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
ارتداء النساء للخمار أثناء عملية السحب في البنوك يزيد من احتمالية وقوع التزوير	5	0.6	10	3.0	37	11.2	127	28.4	152	45.9	0.93	4.27	مرتفع
إن قيام بعض العملاء بترك أوراقهم في عهدة الموظف دون الانتباه لها يساعد على تزوير هذه الأوراق من قبل الموظف.	7	2.1	5	1.5	36	10.9	135	40.8	147	44.4	1.07	4.24	مرتفع
إن عدم اكتمال البيانات في بطاقة الأحوال يزيد من نسبة حصول التزوير.	11	3.3	14	4.2	55	16.6	171	517	75	22.7	1.33	4.23	مرتفع

استجابة أفراد العينة



تابع جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير

العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف	المتوسط	المستوى
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
الخوف من عقوبة معينة بسبب ضياع الوثيقة الأصلية أو البطاقة تدعو المزور إلى تزوير وثيقة مماثله لها.	6	1.8	8	2.4	49	14.8	184	55.6	81	24.5	0.93	3.99	مرتفع
خطأ وجهل بعض المواطنين بالقوانين والعقوبات يـــدفعهم إلى التزوير.	8	2.4	21	6.3	76	23.0	141	42.6	84	25.4	1.21	3.82	مرتفع
استخدام الهاتف المصرفي يزيد من نسبة حصول التزوير	40	12.1	28	8.5	40	12.1	146	44.1	74	22.4	1.36	3.56	مرتفع
حب الشهرة والظهور يدعو إلى التزوير.	64	19.3	50	15.1	72	21.8	90	27.2	51	15.4	1.21	3.54	مرتفع
الاتجاه العام للأسباب المؤدية لعملية التزوير											4.05	4.05	مرتفع

(استجابة أفراد العينة)

إن النواحي الاقتصادية سببا رئيساً من الأسباب المؤدية إلى التزوير، ذلك أن رغبة المزور في الحصول على التمويل أو الكسب السريع يؤدي به إلى تزوير الوثائق، كما أن وجود بعض الأخطاء أو الثغرات التي يقع فيها الموظفون، تفتح المجال أمام من تسول لهم أنفسهم بالاحتيال أو التزوير لتحقيق رغباتهم. ومن خلال تحليل تصورات المبحوثين حول الأسباب المؤدية للتزوير، تبين أن الاتجاه العام للأسباب المؤدية للتزوير كان مرتفعا، حيث بلغت نسبة إجابات المبحوثين على المقياس ممن كانت إجابتهم موافق بشدة 36 %على جميع فقرات المحور وموافق 40%، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام 4.05، بانحراف معياري 0.56، وتبعاً للأهمية النسبية لفقرات الدراسة جاءت النتائج على النحو التالي، احتلت الفقرة " الرغبة في الحصول على التمويل يؤدي بالمزور إلى تزوير تعريف مقدار الراتب " الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4.48 وانحراف معياري 0.94، مما يشير إلى أن العوامل الاقتصادية تلعب الدور الأكبر لجرائم التزوير وأن حاجة المواطنين إلى القروض أو زيادة حجم هذه القروض تؤدي إلى تزوير قيمة الراتب، في الوقت الذي تشترط فيه البنوك إلا يزيد قيمة الاقتطاع الشهري عن ثلث الراتب، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة " التلاعب بإخلاء الطرف يساعد العميل على فتح حساب في بنك آخر وحصوله على تمويل قبل ارتباطه في منظمة سما " بمتوسط حسابي 4.36 وانحراف معياري 1.07، مما يشير الى أهمية التنسيق وسرعة تحديث بيانات العملاء بين البنوك ومؤسسة سما، للحد من فتح الحسابات بغرض الحصول على القروض بطرق غير قانونية، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية للمبحوثين الفقرة " رغبة المزور في الحصول على المكسب المادي يدعوه إلى التزوير" بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.95، وهذا يؤكد دور العوامل الاقتصادية والرغبة في الكسب السريع كأحد العوامل الرئيسة لجرائم التزوير، وفي الترتيب الرابع جاءت الفقرة " الرغبة في الحصول على التمويل لمن يوشك على التقاعد يؤدي بالمزور إلى تزوير البطاقة العسكرية" بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.95، وجاء في الترتيب الخامس الفقرة " ارتداء النساء للخمار أثناء عملية السحب في البنوك يزيد من احتمالية وقوع التزوير" مما يؤكد دور الموظفات للقيام بدور التأكد من شخصية المراجعات والمتعاملات مع البنك، وجاء في الترتيب



السادس الفقرة " إن قيام بعض العملاء بترك أوراقهم في عهدة الموظف دون الانتباه لها يساعد على تزوير هذه الأوراق من قبل الموظف" بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.95، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة عدم ترك الأوراق المالية والمهمة في الدوائر المالية والبنوك خوفا من قيام البعض بتزويرها بقصد الاستفادة أو إيقاع ضرر أو تعطيل المعاملة، وجاء في الترتيب السابع الفقرة " إن عدم اكتمال البيانات في بطاقة الأحوال يزيد من نسبة حصول التزوير" بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.95، ويشير ذلك إلى أهمية توثيق كل المعلومات الواردة من بطاقة الأحوال وتثبيتها في المعاملة البنكية للرجوع إليها وقت الحاجة، وجاء في الترتيب الثامن الفقرة " الخوف من عقوبة معينة بسبب ضياع الوثيقة الأصلية أو البطاقة تدعو المزور إلى تزوير وثيقة مماثله لها" بمتوسط حسابي 4.31، وانحراف معياري 0.95، وجاء في الترتيب التاسع الفقرة " خطأ وجهل بعض المواطنين بالقوانين والعقوبات يدفعهم إلى التزوير" بمتوسط حسابي 4.31، وانحراف معياري 0.95، وهذا يستدعي من المؤسسات المالية والبنوك القيام بتوعية المواطنين بضرورة عدم القيام بأي تعديل أو شطب على الوثائق البنكية مثل المستندات المالية أو الشيكات لخطورة هذا الإجراء واعتباره تزوير على الوثيقة ولو كان هذا الإجراء بنية حسنة، وجاء في الترتيب قبل الأخير الفقرة " استخدام الهاتف المصرفي يزيد من نسبة حصول التزوير" بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.95، وفي الترتيب الأخير الفقرة " حب الشهرة والظهور يدعو إلى التزوير" بمتوسط حسابي 4.31، وانحراف معياري 0.95.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما اتجاهات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو طرق الوقاية من التزوير؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين، وبيان مستوى الاتجاه العام نحو المحور ككل ولكل فقرة من فقرات المحور، وتبين من خلال جدول رقم (12) ما يلي:



جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو طرق الوقاية من التزوير

العبارة	غير موافق بشدة تكرار	غير موافق بشدة %	غير موافق تكرار	غير موافق %	محايد تكرار	محايد %	موافق تكرار	موافق %	موافق بشدة تكرار	موافق بشدة %	الانحراف	المتوسط	المستوى
يجب أن يكون الورق المستعمل في طباعة العملات الورقية من نوع جيد للحد من عملية التزوير.	1	0.3	0	0.0	4	1.2	121	36.6	200	60.4	0.71	4.59	مرتفع
يجب أن تتميز الأصباغ والألوان المستعملة في طباعة الأوراق المالية بالجودة العالية للحد من عملية التزوير	0	0.0	0	0.0	4	1.2	142	42.9	182	55.0	0.88	4.54	مرتفع
يجب استخدام الأرقام الممغنطة على البطاقات للحد من التزوير.	0	0.0	0	0.0	7	2.1	135	40.8	186	56.2	0.95	4.53	مرتفع
يجب استخدام أساليب الطباعة المختلفة السطحية والبارزة للحد من التزوير.	1	0.3	0	0.0	6	1.8	147	44.4	174	52.6	0.96	4.51	مرتفع
يجب أن تكون ألوان الطباعة متداخلة بالطباعة القوس قزحية حتى يصعب تزويرها.	0	0.0	0	0.0	11	3.3	145	43.8	172	52.0	0.93	4.49	مرتفع



تابع جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في البنوك التجارية في منطقة تبوك نحو طرق الوقاية من التزوير

العبارة	استجابة أفراد العينة: غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف	المتوسط	المستوى
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
يجب أن تكون أساليب الطباعة متعددة في الورقة الواحدة حتى يصعب تزويرها.	0	0.0	1	0.3	7	2.1	161	48.6	158	47.7	1.04	4.46	مرتفع
يجب أن تكون طباعة الأرضيات في أشكال هندسية ولولبية دقيقة للحد من التزوير	0	0.0	1	0.3	17	5.1	143	43.2	167	50.5	1.36	4.45	مرتفع
يجب أن تكون هناك علامات ضمان مرئية على جميع الوثائق والبطاقات للحد من التزوير.	0	0.0	1	0.3	19	5.7	144	43.5	165	49.8	0.93	4.43	مرتفع
وجود موظفات في البنوك والمؤسسات يحد من عملية الاحتيال	11	3.3	6	1.8	23	6.9	109	32.9	179	54.1	1.11	4.33	مرتفع
استخدام البصمة ككلمة مرور يساعد على الحد من عملية التزوير.	11	3.3	14	4.2	17	5.1	105	31.7	179	54.1	1.36	4.30	مرتفع
طرق الوقاية من التزوير											0.311	4.46	مرتفع

إن استخدام التقنيات الفنية في عملية الطباعة وإخراج المستندات المالية من حيث استخدام نوع ورق خاص وألوان مميزة وأصباغ ثابتة لها، تعد من الأمور المهمة بالنسبة للمبحوثين كنوع من طرق الوقاية لتزوير المستندات والشيكات الصادرة عن المؤسسات المالية والبنوك، وجاءت تصورات المبحوثين لطرق الوقاية التي تقترحها الدراسة مرتفعة جدا، حيث بلغ الوسط الحسابي للاتجاه العام 4.46 وأن نسبة الموافقين بشده وموافق على فقرات المحور بلغت 83 %، و نسبة 17 % لباقي درجات المقياس. وتبعاً للأهمية النسبية لفقرات الدراسة جاءت النتائج على النحو التالي: احتلت الفقرة " يجب أن يكون الورق المستعمل في طباعة العملات الورقية من نوع جيد للحد من عملية التزوير" الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4.59 وانحراف معياري 0.71، وفي الترتيب الثاني الفقرة " يجب أن تتميز الأصباغ والألوان المستعملة في طباعة الأوراق المالية بالجودة العالية للحد من عملية التزوير" بمتوسط حسابي 4.54 وانحراف معياري 0.88، ومن خلال الفقرتين السابقتين نجد أن الجودة العالية للأوراق والمستندات المالية تعمل على صعوبة تزييف العملة وتزوير المستندات المالية لما تتطلبه من إمكانيات فنية عالية يصعب الحصول عليها بسهولة، وجاء في الترتيب الثالث الفقرة " يجب استخدام الأرقام الممغنطة على البطاقات للحد من التزوير " بمتوسط حسابي 4.53 وانحراف معياري 0.95، وفي الترتيب الرابع الفقرة " يجب استخدام أساليب الطباعة المختلفة السطحية والبارزة للحد من التزوير" بمتوسط حسابي 4.51 وانحراف معياري 0.96، وفي الترتيب الخامس الفقرة " يجب أن تكون ألوان الطباعة متداخلة بالطباعة القوس قزحية حتى يصعب تزويرها"، بمتوسط حسابي 4.49 وانحراف معياري 0.93، وفي الترتيب السادس الفقرة " يجب أن تكون أساليب الطباعة متعددة في الورقة الواحدة حتى يصعب تزويرها "، بمتوسط حسابي 4.46 وانحراف معياري 1.04، وفي الترتيب السابع الفقرة " يجب أن تكون طباعة الأرضيات في أشكال هندسية ولولبية دقيقة للحد من التزوير"، بمتوسط حسابي 4.45 وانحراف معياري 1.09، وفي الترتيب الثامن الفقرة " يجب أن تكون هناك علامات ضمان مرئية على جميع الوثائق والبطاقات للحد من التزوير" "، بمتوسط حسابي 4.43

وانحراف معياري 0.93، وتؤكد الفقرات السابقة أهمية إدراج علامات فارقة وأشكال هندسية تتميز بصعوبة تقليدها وبالتالي صعوبة تزوير المستندات والبطاقات، وجاء في الترتيب قبل الأخير الفقرة " وجود موظفات في البنوك والمؤسسات يحد من عملية الاحتيال" بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.93، وتشير الفقرة السابقة إلى ضرورة وجود العنصر النسائي في البنك للحيلولة دون حدوث عمليات انتحال الشخصية لتزوير التواقيع أو إجراء المعاملات المالية المختلفة، وجاء في الترتيب الأخير الفقرة " استخدام البصمة ككلمة مرور يساعد على الحد من عملية التزوير. وبمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري 1.36، مما يؤكد دور استحداث أساليب تكنولوجية متطورة والاستفادة من طاقات الحواسيب المتوفرة في البنوك للكشف عن الطرق والأساليب الجديدة التي يبتكرها المزورون أو التزوير لتحقيق رغباتهم.

ويظهر الجدول رقم(13) ملخص النتائج التي تم الحصول عليه مرتبة حسب مستوى الاتجاه نحو المحور. حيث كان مستوى التصورات للاتجاه العام مرتفع، وبلغ الوسط الحسابي 4.09، بانحراف معياري 0.29 وجاء في الترتيب الأول التصورات نحو طرق الوقاية من جرائم التزوير، وفي الترتيب الثاني التصورات نحو الأسباب المؤدية لعملية التزوير وفي الترتيب الثالث مفهوم جرائم التزوير وآليات الكشف عنه. وسوف يتم استخدام الاتجاه العام الكلي في اختبار الفروق في تصورات المبحوثين حسب المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات الموظفين نحو محاور الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
مفهوم جرائم التزوير	3.85	0.40	3
الأسباب المؤدية لعملية التزوير	4.05	0.56	2
طرق الوقاية من جرائم التزوير	4.468	0.322	1
الاتجاه العام	4.095	0.290	-



النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المؤهل العلمي)؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي، لبيان معنوية الفروق بين المتوسطات، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	ثانوية عامة	4.125	بين المجموعات	3.877	3	0.292		
المؤهل العلمي	دبلوم	4.012	خلال المجموعات	26.957	327	0.08	3.5	0.015
	بكالوريوس	4.135	المجموع	27.835	330			
	دراسات عليا	4.095						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

بناءً على نتائج الجدول رقم (14)، يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المؤهل العلمي)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 3.50 عند مستوى دلالة 0.015 وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05. ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من حملة شهادة البكالوريوس على حساب المبحوثين من حملة شهادات الدبلوم وقد بلغ فرق المتوسطات 0.123 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول التالي يبين تلك النتائج.



جدول رقم (15)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها حسب المؤهل العلمي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	4.125	-	0.112	0.009	0.038
دبلوم	4.012	-	-	*0.123	0.07
بكالوريوس	4.135	-	-	-	0.048
دراسات عليا	4.095	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (التخصص)؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي، لبيان معنوية الفروق بين المتوسطات، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى لمتغير التخصص

المتغير	أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	إدارة أعمال	4.08	بين المجموعات	0.278	2	0.139		
التخصص	محاسبة	4.13	خلال المجموعات	27.557	328	0.084	1.65	0.193
	تخصصات أخرى	4.07	المجموع	27.835	330			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).



بناءً على نتائج الجدول رقم (16)، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (التخصص)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 1.65 عند مستوى دلالة 0.193 وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (الخبرة العملية)؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي، لبيان معنوية الفروق بين المتوسطات، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى لمتغير الخبرة العملية

المتغير	أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	4.146	بين المجموعات	0.600	2	0.300	3.61	0.028
	5 – 10 سنوات	4.048	خلال المجموعات	27.235	328	0.083		
	أكثر من 10 سنوات	4.086	المجموع	27.835	330			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

بناءً على نتائج الجدول رقم (17)، يتبين ما يلي

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (الخبرة العملية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 3.61 عند مستوى دلالة 0.028 وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05. ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من لهم خبرة أقل من 5 سنوات على حساب المبحوثين ممن لهم خبرة من (5 -10 سنوات) وقد بلغ فرق

المتوسطات 0.09 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها حسب الخبرة العملية

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5 – 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	4.146	-	*0.09	0.06
5 – 10 سنوات	4.048	-	-	0.037
أكثر من 10 سنوات	4.086	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المستوى الوظيفي)؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحـادي، لبيـان معنوية الفروق بين المتوسطات، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى لمتغير المستوى الوظيفي

المتغير	أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	مدير	4.09	بين المجموعات	1.065	3	0.355		
المستوى	رئيس قسم	4.12	خلال المجموعات	27.77	327	0.081	4.34	0.00
الوظيفي	مشرف	4.00	المجموع	27.835	330			
	موظف	4.13						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).



بناءً على نتائج الجدول رقم (19)، يتبين ما يلي

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات الموظفين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المستوى الوظيفي)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.34 عند مستوى دلالة 0.00 وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.01. ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح الموظفين على حساب المشرفين وقد بلغ فرق المتوسطات 0.123 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول رقم (20)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها حسب المستوى الوظيفي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مدير	رئيس قسم	مشرف	موظف
مدير	4.011	-	-0.11	0.003	0.122
رئيس قسم	4.122	-	-	0.112	-0.011
مشرف	4.001	-	-	-	*0.123
موظف	4.133	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (النوع الاجتماعي)؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار (T.test)، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (21)

نتيجة اختبار (T.test) للتعرف على الفروق بين متوسط إجابات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (النوع الاجتماعي)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية
الموظفين	297	4.11	0.29	*2.667	0.008
الموظفات	34	3.97	0.22		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وأسبابها وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (النوع الاجتماعي)، اعتمادا على معنوية قيمة (ت) المحسوبة البالغة 2.667 عند مستوى دلالة 0.05، وقد كانت الفروق لصالح الموظفين ذوي المتوسط الحسابي العالي البالغ 4.11 على حساب الموظفات ذوات المتوسط الحسابي البالغ 3.97.

2.4 مناقشة النتائج:

1. أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين حول مفهوم التزوير وآليات الكشف عنه قد جاء مرتفعاً. مما يشير إلى أن موظفي البنوك لديهم الدراية والخبرة الكافية لمعرفة ملابسات قضايا التزوير المختلفة وأنهم لديهم القدرة على كشف بعض أنواع التزوير التي يستخدمها المراجعون، وقد جاءت تصورات المبحوثين مرتفعة فيما يخص جريمة انتحال الشخصية كونها من أكثر صور التزوير استخداماً يليها قيام بعض المراجعين بتغيير بعض البيانات الرئيسة في الوثائق المالية، وفيما يتعلق بآليات الكشف عن جرائم التزوير فأظهرت الدراسة بأن الموظفين لديهم الخبرات الكافية لكشف التزوير حيث كانت تصوراتهم مرتفعة حول قدرتهم على كشف البطاقات والمستندات التي تم تزويرها سواءً بطريقة يدوية أو آلية.



2. أشارت النتائج إلى أن النواحي الاقتصادية والرغبة في الحصول على المكسب السريع والتمويل الكبير ووجود بعض الثغرات والأخطاء التي يقع بها الموظفين، يدفع البعض إلى جرائم التزوير، وبينت النتائج إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات المالية والبنوك ومؤسسة سوا للحد من فتح الحسابات المزدوجة بغرض الحصول على القروض، وأكدت الدراسة إلى ضرورة عدم ترك المستندات المالية في المؤسسات المالية خوفا من تزويرها أو استخدام معلوماتها للقيام بأعمال غير قانونية، ورأت الدراسة ضرورة تواجد الموظفات في البنوك للتأكد من هوية المتعاملات وحرصا على عدم انتحال الشخصية أو غيرها.
3. أشارت النتائج إلى ضرورة استخدام تقنيات فنية عالية وألوان وأصباغ ثابتة في إنتاج الأوراق المالية والمستندات والشيكات، الصادرة من المؤسسات المالية والبنوك، وذلك كإجراء وقائي رئيسي للحد من جرائم التزوير، وتشير الدراسة إلى أهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تعتمد على شبكات الحاسوب وقواعد البيانات المتوفرة لدى البنوك وذلك لإيجاد طرق جديدة للكشف عن طرق التزوير المستحدثة التي يبتكرها المزورون.
4. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (المؤهل العلمي) لصالح المبحوثين من حملة شهادة البكالوريوس الذين كان متوسط إجاباتهم 4.135، على حساب المبحوثين من حملة درجة الدبلوم الذين كان متوسط إجاباتهم 4.012.
5. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (التخصص).
6. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغير (الخبرة العملية) لصالح المبحوثين ممن لهم خبرة أقل من 5 سنوات، الذين كان



متوسط إجاباتهم 4.164، على حساب المبحوثين ممن لهم خبرة مـن (5-10) سنوات الذين كان متوسط إجاباتهم 4.048.

7. توصلت الدراسة إلى وجود فـروق ذات دلالـة إحصـائية ($p \leq 0.05$) بـين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغيـر (المستوى الوظيفي) لصالح الموظفين، الذي كان متوسـط إجابـاتهم 4.133، على حساب المشرفين الذي كان متوسط إجاباتهم 4.048.
8. توصلت الدراسة إلى وجود فـروق ذات دلالـة إحصـائية ($p \leq 0.05$) بـين تصورات المبحوثين نحو جريمة التزوير وطرق الوقاية منها تعزى للمتغيـر (النوع الاجتماعي) وكانت الفروق لصالح الموظفين الذي بلغ متوسط إجاباتهم 4.11 على الإناث الذي بلغ متوسط إجابتهن 3.97.

3.4 التوصيات :

بناءً على نتائج الدراسة الحالية، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة إجراء المزيد من الدورات التدريبية والندوات الخاصة بموضـوع التزوير والجرائم الإلكترونية لزيادة وعي موظفي البنوك التجاريـة حـول مفهوم التزوير وأسبابه وطرق الوقاية منه.
2. ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في الكشف عن عملية التزوير، وذلك للحد من هذه العملية.
3. ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية والبنوك التجارية ومنظمة سما، ولذلك لتفادي الازدواجية في المعاملات المالية.
4. إجراء المزيد من الدراسات حول الجـرائم الإلكترونيـة الماليـة الأخـرى كالنصب والاحتيال، والقرصنة الإلكترونية.



المراجع

أ. المراجع العربية:

الأصم، عمر الشيخ، (2002)، **تزوير البطاقات الائتمانية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية.

البلوي، عماد محمد علي، (2010)، **جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني دراسة وصفية لأساليب الكشف والتحقيق والتجريم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

البنك الأهلي السعودي، (2010)، **برنامج كشف التزييف والتزوير في العملات**، منشورات البنك الأهلي، الرياض، السعودية.

حجازي، عبد الفتاح بيومي، (2007)، **الجريمة في عصر العولمة، دراسة في الظاهرة الإجرامية المعلوماتية مع التطبيق على القانون الإماراتي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الخياط، محمد عبد الرسول، (2002)، **تزوير البطاقات الائتمانية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية.

الدبابنة، شيرين، (2005)، **جرائم بطاقات الائتمان في الأردن دراسة وصفية استطلاعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

السراج، عبود (1981). **علم الإجرام وعلم العقاب**، الكويت، منشورات ذات السلاسل.

السراج، عبود، (1979)، الجريمة في إطار التفسير الاقتصادي للمجتمع، **مجلة الحقوق والشريعة**، العدد الثاني، السنة الثالثة، الكويت، ص56-96.

السراني، عبد الله بن سعود، (2010)، **فاعلية الأساليب المستخدمة في إثبات التزوير الإلكتروني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

شفيق، مصطفى، (1991)، **تأمين المستندات والوثائق ضد التزوير**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.



عسيري، علي، (2008)، **جرائم التزوير في وثائق الجوازات لدى العمالة الوافدة في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الغرفة التجارية الصناعية، (2010)، **تقرير البنوك التجارية**، الرياض، السعودية.

الفقير، باسم، (2007)، **التزوير الإلكتروني للوثائق والمستندات والبصمات بواسطة أجهزة السكانر وآلات الاستنساخ الملونة وسبل مكافحته**، دار اليراع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فوده، عبد الحكم، (2007)، **دعوى التزوير الفرعية المدنية ودعوى التزوير الأصلية**، دار الفكر والقانون، القاهرة، مصر.

كيماوي، عبد الحليم، (1992)، **تزوير الخطوط طرق ارتكابه ووسائل شفه**، دون دار نشر.

المجالي، أحمد عبد السلام، (2009)، **اتجاهات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو الآثار السلبية لاستخدام الإنترنت وكيفية الحد منها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المساعدة، أنور، (2007)، **قضايا أمنية معاصرة دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة**، مركز يزيد للنشر، الكرك، الأردن.

منصور، تحسين، (2002)، الفضائيات الأجنبية استخداماتها وتأثيراتها المحتملة على الشباب الأردني شباب جامعة اليرموك نموذجاً، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 29، العدد 2، ص ص 470-785.

هلال، محمد رضوان، (1996)، **التزييف والتزوير**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الهيتي، محمد، (2006)، **جرائم الحاسوب ماهيتها وموضوعها وأهم صورها والصعوبات التي تواجهها**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوخيان، جميل، (2008)، **اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الحكومية نحو الإرهاب أسبابه وطرق الوقاية منه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.



الوريكات، عايد عواد، (2008)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق، عمان، الأردن.

وقيع الله، محمد، (2003)، **أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

ب. المراجع الأجنبية:

Berry, V.M., (2001), Identity Theft: One of the Fastest Growing Crime in the U.S. Chicago, The Federal Reserve Bank of Chicago, Available on: **http://www.chicagofed.org/org/community-development/profit_30k**.

Master Card International (First Quarter, 2004), **Asia/ Pacific Security and Risk Services**, SANTLUIS, USA.

Mativate, F. & Tremblay, P., (1995), Counterfeiting Credit Cards. Displacement Effects, Suitable Offenders and Crime Wave Patterns, **British Journal of Criminology,** Vol.36, No.6, P.96.

Pei Chun Su., (2001), **Credit Card Crime**, Master Degree, Chung Yuan Christian University, China, Available on: http://thesis.lib.cycu.edu.tw/ETP-db/ETB-browse/browse_letter=5.

Sutherland and Donald Cressey, (1978), **Criminology**, 10th ed. Philadelphia: Lippincott co.



الملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها الأولية



بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور الفاضل .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لغايات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة، سيقوم الباحث بتطوير استبانة لإجراء البحث الموسوم بـ"**اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية في منطقة تبوك**" وللوقوف على صدق هذه الأداة وتحقيق ما أعدت لأجله..... يضع الباحث بين أيديكم هذه الاستبانة الاستطلاعية لتحكيمها، نظراً لما تتمتعون به من خبرة علمية وعملية، وذلك بتقرير مدى انتماء فقراتها وملاءمتها للمضمون من حيث الصياغة اللغوية وصلاحية المجال والفقرات المنسوبة إليه، بتقديم ملاحظاتكم سواء أكانت بالتعديل أم بالإضافة أو الحذف.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير

الباحث

عبد المالك سالم البلوي

الرجاء وضع علامة R أمام المربع المناسب:

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

التخصص:	5 إدارة أعمال	5 محاسبة	5 أخرى
الخبرة العملية:	5 أقل من 5 سنوات	5 5-10 سنوات	5 أكثر من 10 سنوات
المستوى الوظيفي:	5 موظف	5 رئيس قسم	
	5 مدير دائرة	5 مدير فرع	
المؤهل العلمي:	5 دبلوم	5 بكالوريوس	5 دراسات عليا

الجزء الثاني: العبارات التالية توضح اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير:

الرقم	العبارة	درجة الانتماء للمجال		درجة الوضوح		ملاحظات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	
	المجال الأول: مفهوم جرائم التزوير:					
1.	إن أي خدش في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة تزوير.					
2.	التغيير في البيانات الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة تزوير.					
3.	يعد انتحال شخصية أحد العملاء نوع من أنواع التزوير.					
4.	إن أي محو في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة نوع من أنواع التزوير.					
5.	أي إزالة في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة تزوير.					
6.	أي طمس في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة تزوير.					
7.	أستطيع كشف التزوير من خلال الخط الوارد على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة.					
8.	أستطيع كشف التزوير من خلال اختصار بعض الخطوط الواردة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة.					
9.	أستطيع تحديد نوع الآلة التي تمت عملية التزوير عليها.					
10.	أستطيع تحديد ما إذا كان التزوير تم باليد أم بآلة.					
11.	أستطيع تحديد البطاقة المزورة من خلال الخطوط الواردة عليها.					

الرقم	العبارة	درجة الانتماء للمجال		درجة الوضوح		ملاحظات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	
.12	أستطيع تحديد البطاقة المزورة من خلال نوع البلاستيكية.					
.13	أستطيع تحديد ما إذا كان المحو آلي أو كيميائي.					
.14	أعتبر أي إضافة على الوثيقة أو البطاقة نوع من أنواع التزوير.					
.15	لا أستطيع اكتشاف التزوير إلا من خلال العدسات.					
	المجال الثاني: الأسباب المؤدية لعملية التزوير:					
.16	رغبة المزور في الحصول على المكسب المادي يدعوه به إلى التزوير.					
.17	الخوف من عقوبة معينة بسبب ضياع الأصل من الوثيقة أو البطاقة تدعو المزور إلى التزوير.					
.18	خطأ وجهل بعض المواطنين بالقوانين والعقوبات يدفعهم إلى التزوير.					
.19	حب الشهرة والظهور يدعو المزور إلى التزوير.					
.20	ارتداء النساء للخمار أثناء عملية السحب في البنوك يزيد من احتمالية وقوع التزوير.					
.21	إن حصول العميل على إخلاء الطرف من البنك يساعد على فتح حساب في بنك آخر بسرعة وحصوله على تمويل قبل ارتباطه في منظمة سما.					
.22	إن قيام بعض العملاء بترك أوراقهم في عهدة الموظف دون الانتباه لها يساعد على تزوير					

الرقم	العبارة	درجة الانتماء للمجال		درجة الوضوح		ملاحظات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	
	هذه الأوراق من قِبَل الموظف.					
.23	إن استخدام الهاتف المصرفي يزيد من نسبة حصول التزوير.					
.24	إن عدم اكتمال البيانات في بطاقة الأحوال يزيد من نسبة حصول التزوير.					
.25	الرغبة في الحصول على المكاسب المادية تؤدي بالمزوِّر إلى تزوير البطاقة العسكرية.					
	المجال الثالث: طرق الوقاية من التزوير:					
.26	يجب أن يكون الورق المستعمل في طباعة العملات الورقية من نوع جيد للحد من عملية التزوير.					
.27	يجب أن تتميز الأصباغ والألوان المستعملة في طباعة الأوراق المالية بالجودة العالية للحد من عملية التزوير.					
.28	يجب أن تكون أساليب الطباعة متعددة بالورقة الواحدة حتى يصعب تزويرها.					
.29	يجب أن تكون طباعة الأرضيات في أشكال هندسية ولولبية دقيقة للحد من التزوير.					
.30	يجب أن تكون ألوان الطباعة متداخلة بالطباعة القوس قزحية حتى يصعب تزويرها.					
.31	يجب أن تكون هناك علامات ضمان مرئية على جميع الوثائق والبطاقات للحد من التزوير.					
.32	يجب استخدام أساليب الطباعة المختلفة السطحية والبارزة والغائرة للحد من التزوير.					

الرقم	العبارة	درجة الانتماء للمجال		درجة الوضوح		ملاحظات
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	
33.	يجب استخدام الأرقام الممغنطة ذات الشطر المتعددة على البطاقات للحد من التزوير.					
34.	وجود موظفات في البنوك والمؤسسات يحد من عملية الاحتيال.					
35.	استخدام البصمة ككلمة مرور يساعد على الحد من عملية التزوير					



الملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين



الملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

الاسم	مكان العمل	التخصص
د. رافع الخريشا	جامعة مؤتة	علم اجتماع
د. فايز المجالي	جامعة مؤتة	علم اجتماع
د. محمد سليمان عوّاد	جامعة مؤتة	تسويق
د. أحمد أبو أسعد	جامعة مؤتة	الإرشاد والتربية الخاصة
د. هشام المبيضين	جامعة مؤتة	نظم معلومات إدارية
د. فيصل الشواورة	جامعة مؤتة	إدارة أعمال
الأستاذ مخلص المعايطة	جامعة مؤتة	تسويق
أحمد عبد العزيز السحيمي البلوي	البنك الأهلي	حاسب آلي



الملحق (ج)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الموظف/ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لغايات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع/ تخصص علم جريمة، يقوم الباحث بإجراء بحث موسوم بـ"**اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية في منطقة تبوك"**، لذا يرجو الباحث من حضرتكم التكرم بملء الاستبانة التالية، علماً بأن ما يرد فيها من معلومات لن يعامل إلاَّ لغايات البحث العلمي فقط.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير

الباحث

عبد المالك سالم فارس البلوي

الرجاء وضع علامة R أمام المربع المناسب:

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

المؤهل العلمي:	5 ثانوية عامة	5 دبلوم	
	5 بكالوريوس	5 دراسات عليا	
التخصص:	5 إدارة أعمال	5 محاسبة	5 أخرى
الخبرة العملية:	5 أقل من 5 سنوات	5 5-10 سنوات	
	5 أكثر من 10 سنوات		
المستوى الوظيفي:	5 موظف	5 مشرف	
	5 رئيس قسم	5 مدير فرع	
	5 مدير دائرة		



الجزء الثاني: العبارات التالية توضح اتجاهات موظفي البنوك التجارية نحو جرائم التزوير:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المجال الأول: مفهوم جرائم التزوير وآلية الكشف عنه:					
.1	إن أي خدش في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.					
.2	التغيير في البيانات الواردة في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.					
.3	يعد انتحال شخصية أحد العملاء نوع من أنواع التزوير.					
.4	إن أي مسح في الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر نوع من أنواع التزوير.					
.5	أي إزالة في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.					
.6	أي طمس في الأختام الواقعة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة يعتبر تزوير.					
.7	أستطيع كشف التزوير من خلال اختصار بعض الخطوط الواردة على الوثيقة أو الورقة المالية أو البطاقة.					
.8	أستطيع تحديد نوع الآلة التي تمت عملية التزوير عليها.					
.9	أستطيع تحديد ما إذا كان التزوير تم باليد أم بآلة.					
.10	أستطيع تحديد البطاقة المزورة من خلال نوع المادة البلاستيكية المصنوعة منها.					
.11	أستطيع تحديد ما إذا كان التزوير تم بالمسح الآلي أو باستخدام مواد كيماوية.					
.12	أعتبر أي إضافة على الوثيقة أو البطاقة نوع من أنواع التزوير.					
.13	لا أستطيع اكتشاف التزوير إلا باستخدام العدسات المكبرة.					
	المجال الثاني: الأسباب المؤدية لعملية التزوير:					
.14	رغبة المزور في الحصول على المكسب المادي يدعوه إلى التزوير.					
.15	الخوف من عقوبة معينة بسبب ضياع الوثيقة الأصلية أو البطاقة تدعو المزور إلى التزوير.					
.16	خطأ وجهل بعض المواطنين بالقوانين والعقوبات يدفعهم إلى التزوير.					
.17	حب الشهرة والظهور يدعو المزور إلى التزوير.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.18	ارتداء النساء للخمار أثناء عملية السحب في البنوك يزيد من احتمالية وقوع التزوير.					
.19	التلاعب في إخلاء الطرف من البنك يساعد على فتح حساب في بنك آخر بسرعة وحصوله على تمويل قبل ارتباطه في منظمة سما.					
.20	إن قيام بعض العملاء بترك أوراقهم في عهدة الموظف دون الانتباه لها يساعد على تزوير هذه الأوراق من قِبَل الموظف.					
.21	إن استخدام الهاتف المصرفي يزيد من نسبة حصول التزوير.					
.22	إن عدم اكتمال البيانات في بطاقة الأحوال يزيد من نسبة حصول التزوير.					
.23	الرغبة في الحصول على التمويل لمن يوشك على التقاعد يؤدي بالمزوِّر إلى تزوير البطاقة العسكرية.					
.24	الرغبة في الحصول على التمويل تؤدي بالمزوِّر إلى تزوير تعريف مقدار الراتب.					
	المجال الثالث: طرق الوقاية من التزوير:					
.25	يجب أن يكون الورق المستعمل في طباعة العملات الورقية من نوع جيد للحد من عملية التزوير.					
.26	يجب أن تتميز الأصباغ والألوان المستعملة في طباعة الأوراق المالية بالجودة العالية للحد من عملية التزوير.					
.27	يجب أن تكون أساليب الطباعة متعددة بالورقة الواحدة حتى يصعب تزويرها.					
.28	يجب أن تكون طباعة الأرضيات في أشكال هندسية ولولبية دقيقة للحد من التزوير.					
.29	يجب أن تكون ألوان الطباعة متداخلة بالطباعة القوس قزحية حتى يصعب تزويرها.					
.30	يجب أن تكون هناك علامات ضمان مرئية على جميع الوثائق والبطاقات للحد من التزوير.					
.31	يجب استخدام أساليب الطباعة المختلفة السطحية والبارزة للحد من التزوير.					
.32	يجب استخدام الأرقام الممغنطة على البطاقات للحد من التزوير.					
.33	وجود موظفات في البنوك والمؤسسات يحد من عملية الاحتيال.					
.34	استخدام البصمة ككلمة مرور يساعد على الحد من عملية التزوير					



السيرة الذاتية

الاسم: عبد المالك سالم فارس البلوي.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: علم جريمة.

السنة: 2010.

الهاتف النقال: 00966542508177.